الأمم المتحدة

A/S-23/PV.7

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٧**
الخميس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هذا الصباح، أود مرة أخرى وبصورة جدية للغاية، أن أناشد جميع المتكلمين الالتزام بدقة بحد الدقائق السبع الذي وضعناه لأنفسنا.

وتستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من فخامة السيدة غلاديس كاباييرو دي أريفالو، نائبة رئيس جمهورية هندوراس.

السيدة كاباييرو دي أريفالو (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): باسم حكومة جمهورية هندوراس التي يرأسها فخامة السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسي، يشرفني أن أتكلم شأني شأن الوفود الكثيرة في هذه الدورة الاستثنائية الهامة لتقييم تنفيذ منهاج العمل العالمي المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

ويصادف انعقاد هذه الدورة الاستثنائية عام ٢٠٠٠، وهو الوقت الذي يلتقط فيه البشر أنفاسهم غريزيا للتأمل في مستقبل البشرية. وفي بداية ألفية جديدة يسرني أن أقول إن البشر يدركون دور المرأة المحوري في التنمية، ومن ثم في السلام الدولي. وإذ تدرك حكومة هندوراس أهمية المرأة فقد حققت تقدما كبيرا خلال السنوات الخمس السالفة، في مجال وضع إطار قانوني جديد يفيد حقوق المرأة.

وينعكس هذا التقدم في دستور البلد الذي يؤكد الحق في الحرية والصحة والمساواة دون اعتبار لنوع الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي. ويرى التقدم أيضا في قانون مكافحة العنف في إطار الأسرة وقانون الطفولة والمراهقة وقانون إنشاء المعهد القومي للمرأة والقانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقانون تكافؤ الفرص للمرأة الذي اعتمد مؤخرا والإصلاحات التي تمت في مجال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-46916 (A)

تحديث الزراعة والتي تؤكد الالتزام بتسجيل قطع الأراضي بأسماء الزوجين وربات البيوت.

ومن الإنجازات الأخرى في ميدان السياسات العامة وضع وتنفيذ السياسة المتعلقة بالمساواة في المجال الزراعي والسياسة المتعلقة بالمساواة في الموارد الطبيعية والسياسة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية التي مكّنتنا من زيادة استخدام وسائل منع الحمل. وتترجم هذه الزيادة بتخفيض بطيء ولكنه مستمر في معدلات المواليد.

وبالمثل حققنا تقدما في إنشاء المعهد الوطني للمرأة على مستوى وزارات الدولة وإنشاء وظيفة المحامي العام للمرأة وتشكيل مجلس الأسرة على مستوى وزارة الصحة لتوفير الوقاية وتقديم المساعدة وخدمات الحماية لضحايا العنف المرتكب في إطار الأسرة.

ولما كان اهتمام حكومة هندوراس الأول هو تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على كل المستويات وحاليا هناك امرأة عضو في مجلس الوزراء بدرجة نائب رئيس وامرأة أخرى ترأس المصرف المركزي. وعلاوة على هذا تشغل النساء منصب الوزير في وزارات الأمن والمالية والعمل والسياحة والموارد الطبيعية والبيئة. كما للمرأة دور في الرقابة المالية والنيابة العامة في الدولة.

ورغم هذا التقدم لا تزال هندوراس بلدا ناميا يعاني من العواقب السلبية للعولمة التي أوجدت العراقيل أمام تكريس الإنجازات المتحصل عليها وأمام التقدم نحو الأهداف الموضوعة لفائدة أكثر من ٢,٥ مليون امرأة وفتاة في بلدنا.

وتعيش أغلبية سكان هندوراس في فقر لأسباب هيكلية، ووفقا للبيانات المتحصل عليها من البنك الدولي فإن الفقر يشمل أكثر من نصف مجموع الأسر. وقد كان لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي أثر سلبي على معظم الفئات الاجتماعية الضعيفة، وخاصة النساء الفقيرات. فسبل الوصول في هندوراس محدودة إلى العمل المأجور المستقر الذي يكفل الأمن الاجتماعي، وهذا واقع مرتبط بعدم وجود فرص أمام المرأة للتعليم والتدريب.

وتضخمت هذه التحديات في مجال التنمية في هندوراس بسبب إعصار ميتش الكاسح، الذي أصاب قرابة مليونين من البشر وأزهق حياة أكثر من ٦٠٠ ٥ شخص وأصبح ٠٠٠ ٨ شخص في عداد المفقودين، وجرح نحو ٠٠٠ ١٢ شخص. أما عن الخسائر المادية فيقدر أن ٧٠ في المائة من الإنتاج الزراعي وقد دمرت ٠٠٠ ٨٠ منزل.

ونحن نسلِّم بمسؤوليتنا عن التغلب على العقبات التي تعوق بلوغ الأهداف المبينة في منهاج العمل العالمي. وعلى سبيل المثال، فمن الواجب علينا أن تحسن السياسات الموجهة نحو البيوت التي ترأسها المرأة والتي تشكل ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية في هندوراس، ويساورنا قلق عميق إزاء زيادة معدلات وفيات الأمومة المقترنة بارتفاع نسبة أمراض المناعة وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلينا أيضا أن نرسم السياسات التي تتصدى بفعالية لاحتياجات المراهقين والتي تشمل التربية الجنسية بما يكفل السلوك الجنسي المسؤول. وبالمثل سنواصل مكافحة العنف ضد المرأة في نطاق الأسرة بمظاهره النفسية والبدنية.

وتؤكد حكومتنا الالتزام الذي قطعته في بيجين بأن تعزز تنفيذ منهاج العمل العالمي بينما تراعي توافق الآراء الذي توصلت إليه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماعات التي عقدت في سنتياغو وليما. ونحن نشدد بوجه خاص على إحراز التقدم في إعداد وتنفيذ خطة مكافحة الفقر، التي تضع في أول اهتماماتها احتياجات ومطالب المرأة بوصفها عاملا في التنمية، وعلى جعل الصحة الجنسية والإنجابية أولوية من أجل تنمية مجتمعنا من خلال

السياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تطبيق استراتيجيات متكاملة للتعجيل بخفض معدلات وفيات الأمومة التي، رغم انخفاضها، ما برحت مرتفعة بشكل لا يقبل. ومن مجالات الاهتمام الأخرى في هذا الصدد تلبية الاحتياجات الصحية للمراهقين من منظور منهجي ومتكامل؛ وتعزيز منع العنف ضد المرأة بكل مظاهره، والمعاقبة عليه؛ وبذل الجهود في السياسات التربوية لزيادة تغطيتها وتنقيح المحتوى التربوي لكفالة منع التربية الجنسية السيئة؛ وتعزيز المعهد الوطني للمرأة على الصعيد السياسي والمؤسسي والمالي، فضلا عن الآليات الأخرى التي تنشئها الدولة لتعزيز النهوض بالمرأة؛ وتنشيط الحوار والتشاور مع المجتمع المدني والجماعات النسائية بوجه خاص، لتوحيد الجهود المبذولة لتنفيذ منهاج العمل العالمي.

وفي العالم المعولم الذي نعيش فيه اليوم، يستحيل عزل موضوع عن آخر. ولا مراء في أن المواضيع الثلاثة المتصلة بالتنمية والمساواة بين الجنسين والسلام كلها مواضيع مترابطة بشكل وثيق، ولا يوجد واحد من هذه الأهداف الهامة يستعصى بلوغه دون الهدفين الآخرين. ويشرفني وأنا أدرك هذا الواقع وأرتبط بشدة بهدف جعل القرن الحادي والعشرين قرنا تصبح العولمة فيه قوة إيجابية من أجل تنمية البشر جميعا، وخاصة المرأة، أن أؤكد باسم شعب وحكومة هندوراس التزامنا باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة أن تتوافر للمرأة السبل اللازمة للوفاء بدورها الذي لا غنى عنه في تنمية العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سعدي طعمة عباس، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في العراق.

السيد عباس (العراق): أود في البداية أن أتقدم لكم وللجنة وضع المرأة ولشعبة النهوض بالمرأة بالشكر الجزيل على جهودكم الكبيرة في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

مما لا شك فيه أن حقوق المرأة واستئصال جميع أشكال التمييز ضدها هما من أهداف الأسرة الدولية ذات الأولوية وجزء لا يتجزأ من أنشطتها التي ساعدت بدورها على بلورة القواعد الكفيلة بحماية المرأة وتعزيز مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى هذا الأساس فإن معالجة أوضاع المرأة، وتحسين مركزها، لا يمكن أن تتم إلا في إطار نظرة شمولية لحقوق الإنسان عامة، ومدى تأثرها بالأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن المرأة في العراق وعلى مر العصور كانت تتمتع بحقوق وامتيازات أقرها العرف وكفّلها القانون، وتجسد ذلك في أول تشريع عرفه التاريخ حيث تضمنت شريعة حمورابي نصوصا أكدت الشخصية القانونية للمرأة.

وفي هذا الإطار، وفي سياق التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العراق وما رافقها من خطط تنموية طموحة، صدرت عدة تشريعات استلهمت أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحاء، والتراث الحضاري والإنساني للعراق، كفلت حقوق المرأة في الصحة والتعليم والمشاركة السياسية وكل ما من شأنه تعزيز النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين التدريب المهني والتأهيلي.

وقد أتاحت هذه التشريعات قدرا أكبر من المشاركة والحماية للمرأة وإزالة جميع الحواجز والقيود التقليدية التي تعوق مسيرتها وتقدمها، وخلق حالة من التكافؤ والمساواة بين المرأة والرجل في شتى قطاعات الحياة.

تعزيزا للخطوات التشريعية والتنفيذية التي اتخذها العراق لتحسين أوضاع المرأة، فقد انضمت الجمهورية العراقية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأصبحت جزءا من التشريع الوطني. كما وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة في ضوء مفردات استراتيجية نيروبي التطلعية وإعلان برنامج عمل بيجين. وعلى الرغم من الظروف غير الطبيعية التي يعيشها العراق جراء استمرار فرض الحصار الجائر عليه منذ عشر سنوات والعدوان العسكري المتواصل من قِبل الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد قامت الحكومة العراقية بتشكيل لجنة وطنية عليا للنهوض بالمرأة تتولى رسم السياسات ووضع الآليات الكفيلة بتنفيذها على الصعيدين الرسمي والشعبي، واستحداث لجان متخصصة للنهوض بالمرأة في المؤسسات الرسمية والتنظيمات المهنية والجمعيات بالإضافة إلى تفعيل وتنشيط دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة وبشكل خاص الاتحاد العام لنساء العراق.

إن إعمال حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية في أي بلد، وبالذات منها حقوق المرأة يقوم على ثلاثة عناصر هي: الإرادة السياسية للدولة، والموارد المتاحة، والتعاون الدولي. ومما لا شك فيه أن استمرار فرض العقوبات الشاملة على العراق قد عطل عنصرين من هذه العناصر هما الموارد المتاحة والتعاون الدولي، مما أبقى العنصر الأول، أي الإرادة السياسية، معزولة عن بقية العناصر وغير قابلة للتطبيق الفعال. وبذلك، فإنه يتعذر إنفاذ حقوق الإنسان، وأن الحل العادل يكمن فقط في إزالة كافة القيود ورفع الحصار لتسهيل تدفق الموارد بغية تنفيذ كامل البرامج الوطنية والالتزامات الدولية.

وفي هذا الصدد فإننا إذ نشير إلى الفقرة (ط) من المادة ١٤٥ من إعلان وبرنامج بيجين الصادر عام ١٩٩٥ أكدت على الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية العمل على اتخاذ تدابير وفقا للقانون الدولي بغية تخفيف حدة الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية على النساء والأطفال، إلا أن هذه الفقرة لم توضع لها آلية تنفيذ من قِبل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة برنامج عمل بيجين، مما أبقاها حبرا على ورق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أشارت الفقرة ٢٦٤ من تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة (E/CN.5/2000/2) حول تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية إلى أن الأزمة الحادة التي يمر بها العراق جراء العقوبات المفروضة عليه قد أدت إلى انخفاض مستويات المعيشة عموما وازدياد انتشار الفقر.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الموقّع بين جمهورية العراق والأمم المتحدة لسد بعض الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي، وكما ورد في تقارير المنظمات الإنسانية الدولية، التي آخرها التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عام ١٩٩٩، لم يوقف التدهور في الحالة الإنسانية للأطفال والنساء، كما وجهت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مقررها ١٩٩٩/١١٠ بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن الحالة الإنسانية في العراق، نداء إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن بضرورة رفع الحصار لما يشكله من انتهاك لحقوق السكان المدنيين.

إن ما حققته المرأة العراقية من تقدم على الصعيد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي قد قوّض بسبب فرض الحصار واستمراره وما رافقه من انهيار للبنى التحتية. فقد عرّض الحصار كل أوجه الحياة ومرافقها للدمار وألحق بكافة فئات المجتمع العراقي أضرارا فادحة وبشكل خاص النساء والأطفال، كونهما الشريحتان الأكثر تأثرا بالأوضاع البيئية والاقتصادية.

إن النقص الحاد في الغذاء والدواء ومستلزمات الحياة الأساسية قد حرم الشعب العراقي وفي مقدمته النساء والأطفال من توفير سبل العيش الكريمة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح ومفزع على الواقع الصحي للمرأة وخاصة لفئات الأمهات في سن الإنجاب، وأشار آخر مسح أجرته منظمة اليونيسيف إلى أن المعدل الحالي لوفيات الأمهات قد بلغ ٢٩٤ حالة لكل ٠٠٠ ١٠ ولادة حية، وأن نسبة الإصابة بفقر الدم عند الحوامل وصلت إلى ٦٠ في المائة مما أدى إلى ازدياد نسبة المواليد ممن يقل وزنهم عن ٢,٥ كغم، هذا بالإضافة إلى انتشار أمراض الغدة الدرقية والولادات المبكرة، كما أن نسبة الإصابة بمرض التهاب الكبد الفيروسي وأمراض الجهاز التنفسي بين الأمهات والأطفال قد ازدادت ثمانية أضعاف عما كانت عليه قبل الحصار.

إن تلوث البيئة واستخدام قوات الولايات المتحدة وبريطانيا لقذائف اليورانيوم المنضب، والتي هي جيل جديد من الأسلحة الإشعاعية، أدى إلى ظهور أمراض مستعصية بين النساء منها الإسقاط والعقم والتشويهات الخلقية الجنينية والأمراض السرطانية مثل سرطان الدم وسرطان الثدي والمبيض والاعتلال العصبي والعضلي، إذ وصلت حالات السرطان المسجلة في العراق بين النساء إلى ٨٩٤ ٣ حالة عام ١٩٩٩ فقط. وبلغ العدد الإجمالي لوفيات النساء بسبب الحصار ولأسباب منتخبة ٥٦٣ ٢٦١ حالة بالإضافة إلى وفاة ما يقرب من ثمانية آلاف طفل شهريا بسن دون خمس سنوات.

لم يقتصر تأثير الحصار والعدوان العسكري الأمريكي – البريطاني المستمر على العراق على الجانب الجسمي للمرأة بل تعداه ليشمل جوانب نفسية واجتماعية، فقد تعرضت إلى اضطرابات نفسية منها القلق والكآبة والتوتر وضعف التركيز. وأشارت العديد من الدراسات إلى أن ٥٧ في المائة من النساء يعانين من تلك الأمراض بالإضافة إلى ارتفاع نسب الطلاق بسبب تفاقم الأوضاع والضغوط الاقتصادية، وبسبب الارتفاع المتزايد لكلف المعيشة والتضخم اضطرت المرأة إلى التخلي عن الحياة العملية والتفرغ للعمل المنزلي للنهوض بأعباء الحياة التي يتزايد ثقلها يوما تلو الآخر، ناهيك عن تسرب أعداد كبيرة من الإناث من مقاعد الدراسة وفي مراحل التعليم المختلفة بسبب شحة الموارد المالية.

وهكذا فإن الأوضاع الشاذة التي أفرزها الحصار منذ فرضه عام ١٩٩٠ وما يرافقها من عدوان عسكري يومي للطائرات الأمريكية والبريطانية ضمن مناطق حظر الطيران غير المشروعة والتي لا تميز قنابلها بين هدف مدني أو عسكري وبين رضيع أو امرأة مسنّة، قد ألحقت بالسكان المدنيين أضرارا مادية ومعنوية جسيمة.

في ضوء هذه الحقائق المأساوية التي بلغت حدا لا يمكن التغاضي عنه، بات على المجتمع الدولي أن يدرس بعناية فائقة الآثار الخطيرة التي تترتب على فرض مثل هذه العقوبات على الدول ويطالب بإيقافها كونها تشكل جريمة ضد الإنسانية، وإننا باسم نساء وأطفال العراق نناشدكم بأن تتحملوا مسؤولياتكم القانونية والإنسانية وأن تبذلوا أقصى الجهود لوضع حد لهذه المعاناة برفع العقوبات التي باتت تتنافى مع كل القيم والقوانين التي استقر عليها المجتمع الإنساني في ماضيه وحاضره وذلك لإنقاذ المرأة في العراق لتعود مرة أخرى إلى ممارسة دورها الأصيل في بناء الأسرة والمجتمع المتحضر، وإننا على ثقة من أن دعوتنا هذه ستلقى استجابتكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة جوديت زيمكيو زيلاغي، وزيرة الدولة، بوزارة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة في هنغاريا.

السيدة زيلاغي (هنغاريا) (تكلمت بالانكليزية): إن هنغاريا، وفقا لما تقضي به تقاليدها، ملتزمة التزاما تاما باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونحن نرحب باعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن التصديق الشامل على الاتفاقية لم يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠. إلا أن تصديق ١٦٥ دولة على الاتفاقية علامة إيجابية؛ كما أن عدد الدول المصدّقة على البروتوكول الاختياري في تزايد. وقد قدمت حكومة هنغاريا البروتوكول إلى البرلمان حتى يمكن لبلدنا أن ينضم إليه.

أود أن أتطرق إلى بعض الحقائق الهامة من تاريخ هنغاريا فيما يخص مسألة إتاحة الفرص المتساوية للمرأة. إن الفرصة المتاحة للفتاة للالتحاق بالمدرسة أعلنت في هنغاريا في وقت يرجع إلى القرن الثامن عشر. وأصبح الالتحاق بالمدارس بالنسبة للبنات والأولاد بين سني ٦ سنوات و ١٢ سنة إجباريا منذ زمن يرجع إلى ١٨٦٨. وأنشئت أول روضة للأطفال في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبالمناسبة أنشأتها امرأة، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان أكثر من ٥ في المائة من المدرسين من النساء. وفي وقت يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر، كانت هناك طالبات في جامعات هنغاريا. وانتخبت أول امرأة لعضوية البرلمان الهنغاري في ١٩٢٠.

وفي الخمسينات، أعلنت هنغاريا هدف توفير عمل تفرغي لكل امرأة. وكانت هذه سياسة مزدوجة. فمن ناحية كانت هناك مضار. فبتغير نموذج الأسرة من الاعتماد على دخل فرد واحد إلى الاعتماد على دخل فردين، لم يكن أمام المرأة سوى أن تبحث عن عمل. وتزايدت أعباؤها إذ أصبح عليها أن تؤدي العمل في مكان وظيفتها بالإضافة إلى الاضطلاع بالأعمال المنزلية التقليدية. وفي نفس الوقت، لم تكن هناك حماية مؤسسية للمرأة. ومن ناحية أخرى، كانت هناك منافع أيضا لهذا النظام. فقد أقيمت المؤسسات الضرورية لرعاية الطفل وقتا كاملا، ودور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس في جميع أنحاء البلاد. وبدأت الفتيات في الانخراط تدريجيا في التعليم العالي. واليوم، هناك حوالي ٥٠ في المائة من الفتيات اللاتي يبلغن ١٨ عاما طالبات جامعيات. وفتح باب الوظائف المهنية على مصرعيه أمام المرأة، حتى في مجال السياسة.

وعندما حدثت التغيرات الديمقراطية، ظهرت مشاكل عديدة في البلد. فتبلغ نسبة البطالة بين النساء ٥,٨ في المائة، ويزيد هذا المعدل بكثير بالنسبة للنساء فوق سن الأربعين. ومما يؤسف له أن مشاركة المرأة في السياسة والحياة العامة لا تزال ضئيلة لأن السياسة السابقة كانت مجرد سياسة معلنة، ولم يكن هناك حافز حقيقي، ولم تكن لدى المرأة بالفعل الوسيلة التي تعمل بمقتضاها على تحقيق مصالحها. ولكي تكفل هنغاريا تكافؤ الفرص من الناحية العملية، فإنها تهتم اهتماما خاصا بالجهود الرامية إلى منح المرأة إمكانيات حقيقية للاختيار.

ويسعى البلد إلى تعزيز عمالة المرأة؛ والعمل على توفير فرص أكثر للعمل غير المتفرغ؛ ومساعدة النساء والرجال على التوفيق بين العمل والواجبات الأسرية؛ وزيادة إعانات رعاية الطفل وفقا لتحسن الأوضاع الاقتصادية، وتوفيرها لكل من الوالدين بوصفها حقا أساسيا للمواطن؛ وإنشاء مؤسسات لحماية ضحايا الإيذاء العائلي؛ والنهوض بدور التعليم والتدريب من أجل الوظائف، والتوجيه المهني والعمالة، فضلا عن تنظيم الأسرة ومنع العنف داخل الأسرة؛ والنهوض باللجوء إلى المؤسسات بغية الحصول على تعويضات قانونية.

إن تنمية المجتمع المدني والتعاون معه من الأركان الرئيسية لإرساء الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في بلادنا.

ومجلس تمثيل المرأة، الذي أنشئ عام ١٩٩٩، كان من بين أعضائه ممثلون عن المنظمات المدنية، فضلا عن مختلف الوزارات الحكومية والحياة الأكاديمية. ومما يبشر بالخير التعاون بين المجتمع المدني والمجتمع المحلي العلمي في سن القوانين ووضع البرامج لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ولا تزال هنغاريا ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا الصدد، نعلّق أهمية خاصة على التنفيذ الكامل للمبادئ الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. ونضم صوتنا إلى الرأي القائل بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية عن إحراز التقدم في المجالات الـ ١٢ التي تحظى باهتمام خاص.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد أن بلادي تدعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى تصنيف جميع الجرائم التي تقوم على أساس الجنس، ومن ضمنها العبودية الجنسية، والبغاء القسري، بوصفها جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، كما جرى تعريفها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونتفق بصفة خاصة على هدف تعزيز الفهم والوعي القانونيين لدى المرأة، بما يتفق والمبدأ القائل بأن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الوزيرة السيدة آية كل ساماكوفا، رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والمرأة، في كازاخستان.

السيدة ساماكوفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): اضطلع المؤتمر العالمي المعني بوضع المرأة بدور بارز في تطوير الحركة النسائية في جميع أنحاء العالم. ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر حدد بمختلف الطرق اتجاه تطوير الحركة النسائية في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة.

ونرحب بأنه جرى بعد مؤتمر بيجين إنشاء لجنة الأمم المتحدة والمعنية بوضع المرأة، وهي المسؤولة عن رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين، واتخاذ تدابير إضافية تكفل تنفيذه في حالة الضرورة. ومتابعة المبادرة من الحكومة، تحوِّل مكتب كازاخستان للمساواة بين الجنسين في التنمية إلى مكتب للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين يضطلع بمسؤولية تنسيق أنشطة جميع وكالات الأمم المتحدة في مجال الأسرة والمرأة، فضلا عن تقديم المساعدة في مجال تعبئة الموارد لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

ونكن كل التقدير لأنشطة الأمم المتحدة في التحضير لدورة الجمعية العامة هذه. وقد أتيحت لنا الفرصة للمشاركة في عدد من المؤتمرات التحضيرية. وكان أحد هذه المؤتمرات لبلدان كومنولث الدول المستقلة، ومنغوليا وتركيا، بعنوان ''بيجين+٥: نتائج ووجهات نظر''، وعقد في كازاخستان.

وأثناء عقد ذلك المؤتمر، لوحظ أن البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية لديها مشاكل كثيرة مشتركة، وأنه ينبغي لنا أن نعالجها بأسلوب جماعي. ولهذا اقترح المشتركون في ذلك المؤتمر تشكيل فريق إقليمي مشترك فيما بين الحكومات. ونظرنا أيضا في إمكانية إنشاء لجنة معنية بقضايا المساواة بين الجنسين في إطار الجمعية المشتركة فيما بين برلمانات الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة والمجلس الإقليمي لرؤساء الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. وتجري في الوقت الحالي مناقشة جميع هذه القضايا مع حكومات البلدان التي شاركت في هذا المؤتمر.

ودعما للحركة النسائية في كازاخستان، أنشئ لأول مرة منصب رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والمرأة، الذي أشغله، وهو منصب وزاري في الجمهورية يتبع لرئيس الدولة مباشرة.

والهدف الرئيسي من اللجنة الوطنية أن تعمل بوصفها حافزا مؤسسيا لمعالجة قضايا المرأة. وقد عهدت

إليها مسؤوليات ووظائف واسعة النطاق. وتسمح لنا ولاية اللجنة الوطنية بالعمل في تعاون وثيق مع جميع الوزارات والوكالات، وأن نعتمد، على المستوى الحكومي، خطة العمل الوطني لتحسين وضع المرأة في جمهورية كازاخستان.

ويجري الاضطلاع بجهود ضخمة في كازاخستان من أجل إعلاء شأن المرأة سياسيا. ووفقا لدستور جمهورية كازاخستان، يجري منح المرأة والرجل في بلادنا حقوقا متساوية في جميع مجالات الحياة والأنشطة. وقد انضممنا إلى أكثر من ٢٠ اتفاقية واتفاقا دوليا، تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجري التحضير الآن للتصديق على خمس اتفاقيات أخرى. ومن بينها الاتفاقيات المتعلقة بالمساواة في أجور النساء والرجال مقابل نفس العمل، وبالحد الأدنى لسن العمل.

والمنظمات النسائية غير الحكومية، التي تزيد عن ١٠٠ منظمة، تضطلع بنشاط كبير في مجال التعزيز السياسي للمرأة. وفي العام الماضي، سجلت أول حزب سياسي لها، وهو التحالف السياسي للمنظمات النسائية. ومع ذلك، فإن إعلانات المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة لا تدعمها دائما ضمانات واقعية أو تكافؤ في الفرص.

وهناك نقص في تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار. فمثلا، من بين ١١٦ عضوا في البرلمان، ليس هناك إلا ١٣ امرأة، أي ١١ في المائة. وأنا المرأة الوحيدة بين الوزراء. ونسبة النساء من بين صانعي القرار على أعلى المستويات في هيئات الدولة التنفيذية تتراوح فقط من ٧ إلى ٨ في المائة. وعدد النساء قليل في وظائف صنع القرار حتى في المجالات النسائية التقليدية في الحياة العامة.

وتحقيقا للتوازن بين الجنسين في المجتمع، بدأنا في إدراج الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين في التشريع الوطني برمته، كما بدأنا في وضع مشروع قانون عن المساواة في الحقوق والفرص. وبدأ منذ العام الماضي إصدار كتيب إحصائي بعنوان ''نساء ورجال كازاخستان''، يصور كل جوانب الحالة من حيث نوع الجنس في البلد.

كذلك تحتل بانتظام القضايا المتعلقة بنوع الجنس صفحات الجرائد اليومية التي تصدرها اللجنة الوطنية بعنوان النساء: شرقا وغربا، وكذلك في عدد من مطبوعات وسائط الإعلام.

وقد نجحنا في استرعاء انتباه الساسة والمجتمع لقضايا هامة مثل العنف ضد المرأة. وبدعم وسائط الإعلام، فإننا نقوم بتنظيم أنشطة لتوعية السكان بتدابير الوقاية من العنف. وتم إنشاء أول ملاذ للنساء ضحايا العنف بمساهمة من جانب الدولة. وفي الوقت الراهن، يجري وضع مشروع قانون بشأن العنف داخل الأسرة. ونحن نؤيد ونشارك بنشاط كبير في الحملة الدولية لعدم التسامح مع العنف ضد المرأة تماما، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحملة ستبدأ خلال عام ٢٠٠١.

ويمثل التقدم الاقتصادي للمرأة أحد الأولويات الرئيسية للجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والمرأة. وقبل البيريسترويكا، كانت الصناعات الخفيفة في كازاخستان متطورة للغاية، وكان نحو ٩٠ في المائة من النساء يعملن في هذا المجال. ولكن مع إعادة هيكلة الاقتصاد، أغلقت هذه المشروعات أبوابها أو أنها لا تعمل بكامل طاقتها اليوم. ومن أجل إحياء الصناعات الخفيفة وتوفير فرص العمل للنساء، تقدم حكومة كازاخستان عددا من الحوافز الهامة للشركات العاملة في هذه الصناعات. من هذه الحوافز، على سبيل المثال، الإعفاء الضريبي لمدة ثلاث سنوات، وعدم الخضوع لضريبة القيمة المضافة. وبالرغم من ذلك، فإن العديد من الشركات لا تعمل اليوم بكامل طاقتها، لأنها تحتاج إلى استثمارات.

وقد ناقشنا هذه القضايا في القمة الاقتصادية لأوروبا وآسيا، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في ألماتي. كما قدمنا للمشاركين في هذه القمة الخطط التجارية لشركاتنا. ولذا، فإنني أود دعوة ممثلي الدوائر التجارية والمالية الحاضرين هنا للمجيء إلى كازاخستان للمشاركة في برامج الاستثمار.

ومنذ عام ١٩٩٩، بدأ تنفيذ برنامج للقروض الصغيرة لأضعف الفئات من المواطنين. وتمثل المرأة، وبخاصة من المناطق الريفية ثلثي المنتفعين من هذا البرنامج. وقد أثبتت التجربة أنه حتى ذلك المبلغ اليسير في شكل قرض صغير يلعب دورا مهما في تنمية المرأة في قطاع الأعمال والتجارة. وفي ظروفنا هذه، فإن هذا الجهد يستهدف أساسا القضاء على الفقر. وبالرغم من التمويل الخارجي، فإننا نعاني، للأسف، من نقص موارد القروض الائتمانية. وقد أنشئ خط ائتماني خاص في أحد مصارفنا لدعم قيام المرأة بمشروعات تجارية في المجال الإنتاجي، عقب مبادرة اللجنة الوطنية. غير أن ذلك ليس كافيا. ولذا، فنحن سعداء للغاية، حيث تضمنت الاستنتاجات المنبثقة عن دورتنا هذه إسناد مهمة خاصة للمكاتب القطرية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية باتخاذ التدابير لتقديم المساعدة لحكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، في مجال توضيح وتنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى توسيع الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. ونرجو أن تسترعي الأمم المتحدة انتباه المؤسسات المالية العالمية إلى هذه المشكلة بالغة الأهمية.

وصحة المرأة هي أحد مجالات النشاط العويصة في كازاخستان. حيث لا يزيد مؤشر صحة المرأة في بلدنا على ٣٠ في المائة، وينخفض في بعض المناطق إلى ٢٠ في المائة أو أقل. ويعاني نحو ثلثي نسائنا من فقر الدم. ويتزايد عدد المصابات بسرطان الثدي، ويتزايد، بالتالي، معدل وفيات الأمهات بدرجة كبيرة. ويعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى السنوات العديدة من التجارب النووية في موقع سيميبالاتيفسك للتجارب النووية، والكارثة الإيكولوجية في منطقة الآرال.

أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص الامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمات الدولية الأخرى للمساعدة التي يقدمونها.

إننا نقدر بشدة توصيات الأمم المتحدة للمنظمات الدولية لتقديم الموارد للبرامج الوطنية المعنية بتنفيذ منهاج العمل في كل مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر. وصحة المرأة، في رأينا، هي أحد مجالات الاهتمام هذه.

إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سوف تحدد مهام وتوجهات جديدة للأنشطة المؤدية إلى التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، والمزيد من التدابير والمبادرات لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين. ومن جانبنا، لن ندخر جهدا لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. وإنني أقترح أن نعتمد نص الإعلان السياسي ومشروع الاستنتاجات التي توصلت إليها دورتنا، آخذين في الاعتبار ما سلف ذكره من ملاحظات واقتراحات لوفدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أوسمو سوينينفارا، وزير الصحة والرعاية الاجتماعية في فنلندا.

السيد سوينينفارا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إن فنلندا تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به وزير المساواة البرتغالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة لفنلندا.

مثّل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين أحد المعالم الهامة في تقدم المرأة وقضية المساواة بين الجنسين. ونحتاج

الآن إلى إعادة الالتزام بقوة حتى يتسنى تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها قبل خمس سنوات تطبيقا كاملا. وبعد مؤتمر بيجين، اعتمدت حكومة فنلندا خطة عمل وشرعت في تنفيذها. والآن ستقرر الحكومة كيفية المضي قُدما.

ترحب فنلندا باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. ونحن نؤيد سرعة التصديق عليه وإنفاذه. وستتم عملية التصديق في فنلندا في غضون بضعة أشهر.

وقبل نحو مائة عام، كانت فنلندا أول بلد في العالم يعطي المرأة حقوقا سياسية كاملة. واليوم، لدينا رئيسة، وأيضا رئيسة للبرلمان. كما أن النساء يتمتعن بتمثيل جيد في الحياة السياسية على مختلف المستويات. وكان لأحكام الحصص تأثير كبير في مشاركة المرأة، لا سيما على المستوى المحلي. إذ يتطلب نظام الحصص مشاركة ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من الرجال والنساء على السواء في الهيئات الحكومية والبلدية.

وفي فنلندا، تنشط النساء في تنمية دولة الرفاهية. فالضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، لا سيما رعاية الأطفال خلال ساعات النهار، فضلا عن إجازات الوالدية، تمكِّن الأمهات والآباء من العمل خارج المنزل وكسب الدخل. غير أن عدم المساواة بين الرجال والنساء يظل واقعا في الحياة العملية. فمرتبات النساء تبلغ حوالي ٨٢ في المائة، في المتوسط، من مرتبات الرجال، لأسباب عدة، فالمرأة الفنلندية على درجة عالية من التعليم، وتعمل خارج المنزل، وتنخرط بنشاط في الحياة السياسية، وهي مستقلة اقتصاديا. ومع ذلك، فالمرأة الفنلندية تواجه عبء التوفيق بين الأسرة والمطالب المتزايدة للحياة العملية. وفيما يسمى بالاقتصاد الجديد الآخذ في النمو بسرعة في فنلندا، فإن المنافسة الفردية بين العاملين، والالتزام القوي المطلوب للعمل، يمكن أن يؤدي إلى وضع لا يسمح للآباء والأمهات باستخدام حقوقهم القانونية للوالدية. وكأب، بوسعي أن أقول إن الآباء محرومون هم أيضا من أطفالهم وأسرهم بسبب المطالب المتزايدة للحياة العملية.

إن العنف ضد المرأة انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. وقد أثار مؤتمر بيجين والعمل الذي قام به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الوعي بهذه المشكلة. وبموجب خطة العمل التي اعتمدتها حكومة فنلندا، فقد أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية مكافحة العنف ضد المرأة. وتعرف الجرائم الجنسية بصورة موسعة على أنها جرائم تستوجب المقاضاة. والتشريع بشأن الأوامر المقيدة إنما يحمي النساء من العنف. فالأوامر المقيدة تحظر على الأشخاص ذوي السلوك العنيف الاقتراب من ضحاياهم. وقد أثبت هذا التشريع فعاليته التامة. وقد صدر خلال عام واحد أكثر من ١ ٠٠٠ من هذه الأوامر. وأجريت في فنلندا مؤخرا دراسة استقصائية مستفيضة عن ضحايا العنف ضد المرأة. ويتم قريبا نشر دراسة عن التكاليف التي يسببها العنف للأفراد، وأرباب العمل، والمجتمع.

وتحتاج الطفلة إلى اهتمام خاص. ويبدأ تأنيث الفقر بمعاملة الطفلة. والفقر وحالات عدم المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى نقص التعليم وعدم كفاية الحصول على الرعاية الصحية أمور تخلِّف نتائج خطيرة.

والتحدي الجديد اليوم في جميع أنحاء العالم هو كيفية مساعدة النساء والفتيات على الاستفادة بقدر أفضل من تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وتستطيع الثورة التي تحدث في هذا الميدان، بل وينبغي لها، أن تمكِّن المرأة. فهي توفر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والتعليم والتدريب والتمويل وما إلى ذلك، كما أنها ستساعد على ربط المرأة بالشبكات في جميع أرجاء العالم.

ويعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أكبر الأخطار والتهديدات الصحية للتنمية في الوقت الحاضر. وبصفتي الرئيسة الجديدة لمجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أود أن أتصدى لهذه القضية البالغة الأهمية.

لقد أقام وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ارتباطا واضحا بين الفقر، والصحة، والحصول على الرعاية، وحقوق الإنسان. ويؤثر هذا الفيروس في المرأة والأطفال والشباب بصورة متزايدة. ففي الفئة العمرية ١٥-٢٠ سنة، يوجد مقابل كل شاب مصاب خمس أو ست فتيات مصابات. وكيف يتسنى لنا أن نحمي الشابات والفتيات من الفيروس/الإيدز؟ ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى إعمال الحقوق الجنسية والتناسلية للمرأة، بما في ذلك حقها في الحصول على المعلومات والخدمات. وأنتهز هذه الفرصة لتشجيع تطوير البرامج التعليمية الوطنية المتعلقة بالقضايا الصحية للفتيات والشبان.

وإشراك المجتمع المدني هام جدا في تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ويجب علينا، بوصفنا ممثلين للحكومات، أن ندعم المنظمات غير الحكومية في دورها، ونواصل الحوار معها. بيد أنه تقع على الحكومات المسؤولية الرئيسية لتنفيذ منهاج العمل المعتمد في بيجين، وكذلك الإجراءات المتعين اعتمادها هنا. وآمل أن يؤدي تكرار التزامنا إلى إجراءات معجلة بقدر أكبر. وسوف تستمر المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة يمثلان القضيتين الرئيسيتين في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيدة ينام - أوسور تويا، وزيرة خارجية منغوليا.

السيدة تويا (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لامتياز لي حقا أن أمثِّل منغوليا في هذه الدورة الاستثنائية جدا للجمعية العامة. وهذه الدورة هي أول اجتماع عالمي يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يعقد في القرن الحادي والعشرين. وهكذا يجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة ليس فقط لإعادة تأكيد التزامنا بهدف المساواة بين الجنسين، وإنما أيضا للاتفاق على إجراءات ومبادرات محددة لتحقيق تقدم ملموس في جميع مجالات النهوض بالمرأة، على النحو المفصّل في منهاج عمل بيجين.

ويبقى منهاج عمل بيجين الوثيقة المثالية بشأن تقدم المرأة والمساواة بين الجنسين، اعتمادا على تجربة القرن العشرين. إن القرن الماضي قطع بنا طريقا طويلا من التحرر إلى التمكين. والمرأة تعيش حياة أطول وأكثر صحة، وتتعلم بصورة أفضل، وأصبحت أكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية وأكثر معرفة بالقانون. ومن الأهمية البالغة أنه قد اعترف بحقوق المرأة عالميا بوصفها من حقوق الإنسان الكاملة. واستحدثت أعمدة هامة لتمكين المرأة، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اكتملت مؤخرا بالاعتماد الجماعي لبروتوكولها الاختياري. ويسرني أن أعلن أن منغوليا سوف توقّع هذا البروتوكول قريبا جدا، وتكمل عملية التصديق عليه خلال السنة.

بيد أنه رغم كل هذا، لا يزال يتعين علينا أن نقطع طريقا طويلا، لجعل هذا العالم مكانا أفضل تعيش فيه المرأة. ولا تزال جوانب عدم المساواة مستمرة. ففي جميع أنحاء العالم، لا تزال المرأة تتحمل الأعباء غير المتناسبة من الفقر، والعنف، والأمية، والتشويش، وسوء التغذية، وسوء الصحة. والمرأة هي أول مَن يقع ضحية للصراعات المسلحة ونقص المناعة البشرية/الإيدز والجرائم عبر الوطنية الفظيعة، مثل الاتجار بالأشخاص. ونحن جميعا ندرك تلك التحديات ولكن كثيرا ما يتخلف العمل عن القول. وأود أن أنضم إلى جميع مَن تكلموا قبلي في تحبيذ اتخاذ إجراء منسق بصورة أفضل لدفع برنامجنا لتمكين المرأة بالقوة المبينة في منهاج عمل

بيجين. ونحن نشارك في الرأي القائل بأنه يجب علينا، هنا في هذه الدورة، أن نخرج بوثيقة قوية عملية التوجه تعتمد بتوسع على أفضل الممارسات في مختلف أجزاء العالم.

وإن تمكين النساء من أن يصبحن مشاركات في التنمية ومستفيدات منها سوف يتطلب قيام مشاركة حقيقية بين الرجال والنساء؛ بين القطاع العام والمجتمع الأهلي والقطاع الخاص؛ وكذلك بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

وفي بلدي منغوليا، نعمل على بناء هذه المشاركات وتشجيع التعاون المسؤول. وقمنا بسن تشريعات جديدة وتنقيح بعض القوانين القديمة لإدخال نوع الجنس في السياسات والبرامج. ويتضمن قانون العمل الجديد أحكاما محددة تحظر التمييز في مكان العمل. وينص في القوانين المدنية والأسرية على الحقوق المتساوية للمرأة في الميراث، واستخدام الأرض، وملكية المواشي والممتلكات الأخرى. وبعد مؤتمر بيجين مباشرة اعتمدت حكومة منغوليا خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة، تعمل ترادفيا مع برنامج تخفيض البطالة والبرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر. وترمي خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة إلى خلق فرص متكافئة للمرأة وتغطي عددا من الميادين المتشابكة، مثل الأنشطة الاقتصادية النسائية، والأسرة، والمرأة وصنع القرار، والعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة، والآلية الوطنية، ووسائط الإعلام الجماهيري.

وكان تقليل الفقر ولا يزال أولويتنا. وهكذا تأسس الصندوق الإنمائي للمرأة في إطار البرنامج الوطني لتخفيف الفقر الذي ركّز على إدرار الدخل ولا سيما للأسر المعيشية التي ترأسها أنثى، وعلى الصحة الريفية وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية. وتشمل مشاريع الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى عناصر تعزيز لما قبل المدرسة بحيث تستطيع الأمهات المنفردات أن تعمل في أنشطة مدرّة للدخل. وهناك أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية نسائية تعمل في منغوليا وتشارك بنشاط في تنفيذ البرنامج الوطني لتخفيف حدة الفقر، ولا سيما عن طريق تنظيم أنشطة لتنمية المهارات. ويعمل البرنامج الوطني لتخفيف الفقر بما يتفق مع الاستراتيجية الإنمائية للحكومة، ويضمن تنفيذها المحلي بواسطة برامج فرعية على صعيد المقاطعات.

وارتفع نصيب القطاع الخاص في اقتصاد منغوليا من حوالي ٦ في المائة منذ ١٠ سنوات إلى ما يزيد على ٧٠ في المائة. وتكون المرأة نصف قوة العمل الوطنية في منغوليا وتعمل الكثيرات الآن في القطاع الخاص. وطبقا لاتحاد موظفي منغوليا، تمتلك المرأة أكثر من ربع المشاريع الخاصة في منغوليا. وينبغي تقييم الأثر الإيجابي الكلي لهذه الأنشطة ليس فقط من حيث المستويات المعيشية الأفضل للمرأة العاملة في الأعمال التجارية، وإنما أيضا، وبقدر أهم، من حيث الشعور المتجدد بالاعتماد على الذات والمرتبط بتوسيع المبادرات الفردية. وهكذا نعتقد بأنه ينبغي بذل جهد متواصل في ميدان تنمية الموارد البشرية، ولا سيما من خلال التدريب المهني بحيث تتسنى الاستفادة لعدد كبير أكثر من ذلك من الفرص التي يقدمها اقتصاد السوق.

وتتضمن التحديات التي تواجهها المرأة في بلدي المشاكل المتشابكة المعقدة في مجالات الفقر والبطالة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والثقافة والسلوك. وتميل النساء إلى أن تكون لديهن درجة أقل من الأمن في الوظائف كعاملات، درجة أقل من الوصول إلى المعلومات والائتمان كصاحبات للأعمال الحرة. كما أنهن أكثر احتمالا لأن يكن فقيرات لو كن المعيلات الرئيسية للأسر. ويولد التهميش الاجتماعي، في بعض الحالات، الإحباط الذي يترجم، أحيانا، إلى الجريمة والعنف، بما في ذلك العنف المنزلي. ونتيجة للامبالاة والصمت، أصبحت إساءة استعمال الخمور سببا رئيسيا للتفكك الأسري، والعنف المنزلي، وأطفال

الشوارع والأطفال المهملين، والدعارة والانتحار بين المراهقين. ونعتقد أن من الأهمية بمكان التعلم من خبرات وأفضل ممارسات البلدان الأخرى في التعامل مع هذه القضايا وفي تشجيع عدم احتمال أي درجة من العنف ضد المرأة والارتقاء بإجراءاتنا للتصدي لها بصورة أقوى، بما في ذلك عن طريق الوقاية والتعليم.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى قضايا تتعلق بالمرأة الريفية. فللمرأة الريفية أهمية كبيرة في الإنتاج الزراعي وفي الاقتصادات الريفية للبلدان النامية، بما فيها بلدي. ومن بين مجموع الإناث في منغوليا تعيش نسبة ٤٥,١ في المائة في مناطق ريفية وتتبع أساليب معيشة بدوية أو شبه بدوية. وقد جلب التحول إلى اقتصاد السوق فرصا وتحديات لسكان الريف، ومنهم النساء. وحوّلت خصخصة نحو ٣٠ مليون رأس من الماشية على الفور الرعاة رجالا ونساء إلى ملاّك، وبذا أسهمت في تحسين ثروتهم الاقتصادية.

ولكن لا تزال شحة الموارد تعوق من ناحية أخرى حصول المرأة والفتاة الريفية على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية الأولية ونوعية التعليم. ويحرم سوء البنى الأساسية في المناطق الريفية هذه الفئة من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات العصرية. ولذا نرى أن من المهم تجديد التزامنا إزاء وضع المرأة الريفية. فقرار الجمعية العامة بشأن المرأة الريفية، المتخذ في دورتها الرابعة والخمسين بمبادرة من منغوليا يطالب بإجراء دراسة شاملة لحالة التحديات التي تواجه المرأة الريفية، بما في ذلك دراسات إفرادية وعقد اجتماعات خبراء وحلقات عمل لتحديد وتكمية وشرح أثر العولمة والفقر على المرأة الريفية. وستعمل منغوليا بنشاط مع كيانات الأمم المتحدة المعنية ومع الأعضاء الزملاء لتنفيذ أحكام ذلك القرار.

والإرادة السياسية القوية ووفرة الموارد شرطان لا غنى عنهما لتمكين المرأة. وإنني أعتبر مستوى المشاركة الرفيع في هذه الدورة دليلا حيا على إرادتنا السياسية لتعزيز المساواة بين الجنسين على الساحة العالمية. ولكنني أرى أن ذلك لا بد أن يُستكمل بالتزام بتوفير الموارد بأسلوب أكثر تركيزا. ويرى وفدي أن هناك متسعا لمزيد من الاستغلال الفعال للموارد المتاحة على الصعيدين الداخلي والخارجي من أجل تمكين المرأة. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن ما أحرزته المرأة من تقدم عالميا، فإن ٥ في المائة فقط من الميزانيات الوطنية لمعظم البلدان هي المخصصة حاليا لأنشطة تتعلق بالجنسين على وجه التحديد. فعلينا أن نخصص المزيد، بطرق تشمل زيادة درجة الوعي عند متخذي القرارات بكل المزايا المحتملة من شمول الميزانيات الوطنية والمحلية لمسائل الجنسين. ويمكن تطبيق الشيء نفسه على المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن في منغوليا نخطط لأنشطة تعاونية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في مجال تمويل تمكين المرأة.

وفي الشهر المنصرم عقدنا حلقة دراسية هامة في منغوليا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الإنمائية السويدية الدولية، بشأن المفهوم المستجد لأمن الإنسان. وتأتي المناقشة هنا في هذه الدورة تجسيدا لكثير من مناقشاتنا في تلك الحلقة. وهذا يعني بالنسبة لي أن تمكين المرأة وكفالة المساواة بين الجنسين يعنيان العمل في سبيل كفالة أمن الإنسان، والعمل معا، رجالا ونساء، والعمل من أجل مصلحة الجميع، من أجل أبنائنا وأحفادنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتحدث أمام هذه الدورة المعلم للجمعية العامة، ويسرني أن أتيحت لي فرصة متابعة بيان وزيرة خارجية منغوليا التي هي جزء من مجموعة صغيرة ولكنها متزايدة من وزيرات الخارجية. فهناك الآن ١٤ وزيرة منا. وأهنئ كل مَن ساعد في تنظيم لقاء هذا الأسبوع، وكل مَن عمل على تحويل الوعد القوي لمؤتمر بيجين إلى واقع الحياة للنساء والفتيات أكثر ثراء وكمالا وعدلا.

إن حركتنا للاعتراف بحقوق المرأة ودعمها واحدة من أكثر القوى الثورية والناهضة التي تشكل وجه العالم اليوم. إنها تحرر الأفراد وتقوي الأسر، من القرى النائية إلى مدننا الكبرى. وهي لا تزال فتية، ولا تزال مزدهرة، ولا تزال بداية أولى لنشر الأخبار الطيبة عن فرص المرأة ومساواتها.

ويأتي هذا الاجتماع التاريخي معلما آخر في رحلتنا الطويلة صعودا إلى العدالة. فهو يمكننا من تقييم المكاسب التي تحققت في السنوات الخمس الماضية، ويلزمنا برسم خريطة لمسار يقود إلى تقدم أكثر وأسرع في القرن الجديد. وإنني لفخورة بأن أتيحت لي فرصة الانضمام إلى كثيرات منكم في مؤتمر بيجين وكذلك في هوايرو، وفخورة بأن رافقت سيدة أمريكا الأولى، هيلاري رودهام كلينتون، التي صنع حضورها في بيجين بيانا وصنع بيانها هناك تاريخا.

ولم يعد من الممكن الآن، بعد بيجين، إنكار أن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان وهي غير قابلة للتجزئة من الحقوق العالمية لكل إنسان. ولم يعد من الممكن بعد بيجين تصور تنمية منفصلة عن النهوض بالمرأة إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يتحرك قُدما إذا ما جرى كبح نصف سكانه.

ولم يعد من الممكن بعد بيجين الجدل بأن إساءة استغلال المرأة هي مجرد ثقافة وليس بوسع أحد منا أن يفعل شيئا إزاءها. إذ عندما تغتصب امرأة أو تضرب أو تشوّه لا يكون الأمر ثقافة، وإنما هو جريمة؛ ولا تستطيع أي حكومة بعد بيجين أن تتحلل من مسؤوليتها عن وقف هذه الجرائم.

إن النداء الذي انطلق من بيجين كان نداء إلى العمل، استجابت له الولايات المتحدة. وقد تحركنا قُدما كفريق، بتنسيق من المجلس المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة، التابع للرئيس كلينتون، وبشراكة مع المنظمات غير الحكومية، للوفاء بالالتزامات التي قطعناها. وعلى سبيل المثال، فقد استثمرت وزارة الصحة وخدمات الإنسان استثمارات جديدة في مجال الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم وعلاجه وافتتحت غرفة تبادل معلومات، وشنت حربا على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعززت وزارة العمل سياساتنا بشأن الإجازة الأسرية، وزادت من استثماراتنا في رعاية الطفل، وساعدت الملايين من النساء على إيجاد وظائف مناسبة، وشجعت أصحاب العمل في كل أنحاء أمريكا على منح أجور متساوية عن العمل المتساوي. ووسعت وزارة المالية نطاق الائتمانات المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والشديدة الصغر، وبذا ساعدت المؤسسات التي تملكها النساء على أن تزيد عددها بضعف السرعة التي تزيد بها المؤسسات الكبيرة.

وجمعت وزارة العدل قوانين صارمة جديدة ضد الإساءات داخل الأسرة مع مساعدة للولايات والمحليات لمعاونة الضحايا ومنع الجرائم. وأنشأنا خطا هاتفيا مباشرا يعمل ٢٤ ساعة للعنف المرتكب في نطاق الأسرة فهو يتيح التدخل في الأزمات وتقديم الاستشارات والإحالات طوال ساعات اليوم في كل فج في بلدنا.

كذلك كثفنا الجهود للحصول على موافقة مجلس الشيوخ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة. ويود بعض أعضاء المجلس أن نستسلم ولكننا لن نيأس حيث لا كلال في قضية عادلة. ولا يساورنكن شك في أننا سنعود مرة بعد أخرى إلى أن تصبح هذه الاتفاقية قانون بلدنا.

وأخيرا فنحن في وزارة الخارجية نبذل الجهد للنهوض بوضع حقوق المرأة والفتاة في مكانها الصحيح. فهي في صلب السياسة الخارجية الأمريكية. ومن خلال مبادرة ديمقراطية الأصوات الحيوية نعبئ الموارد العامة وموارد القطاع الخاص، ونحشد النساء من جميع أنحاء العالم لتبادل المعارف وتحقيق النتائج دعما للحرية والرخاء والسلام.

وعن طريق وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، نساعد المرأة على القضاء على الحواجز التي تقف في طريق المشاركة السياسية باعتبارها مناصرة ومصوتة ومشرِّعة وقائدة. ونحن ندعم المشاريع التي تنهض بالفرص الاقتصادية عن طريق توفير قدر أكبر من الحصول على الائتمان، والتعليم والرعاية الصحية الشاملة.

إننا نعرف أن المرأة عندما تتمكن من صنع قراراتنا، يستفيد المجتمع بأسره، وهذا هو السبب في أن مشاركتنا في تنظيم الأسرة على الصعيد الدولي يساعد على تخفيف المشاق الاقتصادية، وإنقاذ أرواح النساء، وخفض عدد حالات الإجهاض، وتمكين الأطفال من النمو وهم أصحاء وأقوياء.

وقد أطلقنا أيضا مبادرة دبلوماسية كبرى تعمل على إنفاذ القانون لوقف الاتجار غير المشروع بالبشر. إن هذا العمل الإجرامي المتزايد بسرعة أصبح عالميا ومشوِّها للاقتصاد، ومسببا لانحطاط المجتمعات، ومعرِّضا الجيران للخطر، وسالبا الملايين من البشر، معظمهم من النساء والأطفال، أحلامهم.

وحكومة كلينتون – غور تشارك حكومات أخرى في وقف هذا الوباء القاتل المتمثل في الاتجار غير المشروع بالبشر. فعلى الصعيد المحلي، نعمل مع الكونغرس على سن قانون قوي جديد سيعاقب مرتكبي تلك الجريمة معاقبة أكثر فعالية، ويحمي الضحايا ويعنى بهم بشكل أكثر شمولا. وعلى الصعيد الخارجي، نعقد شراكات على كل القارات لنتشاطر المعلومات، وننسق الإجراءات القانونية ونكشف الشبكات الإجرامية ونقضي عليها.

وصباح اليوم، أدعو الجميع هنا إلى المشاركة في جهد متعدد الجنسيات ولسنوات عديدة لتحقيق انتصار في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالبشر. إننا إذا انقسمنا على أنفسنا، لن يكون لنا أمل، ولكن إذا عملنا معا سنسود. ويا لها من هدية تقدم للمجتمع!

منذ خمسة أشهر، عبرنا عتبة القرن الجديد، وسط احتفال ولكن بتصميم أيضا، لأنه لا يكفي أن ننظر إلى الوراء لنحسب المسافة التي قطعناها. إن كثيرات جدا من شقيقاتنا لا يزلن يعشن محاطات بالجدران الأربعة: الفقر والاستغلال، والتمييز والصراع. ويجب علينا أن نسعى معا حتى نرى منافع العولمة لا يتشاطرها بعض الناس في بعض البلدان فحسب، وإنما كل الناس في كل بلد. وكما قالت السيدة هيلاري كلينتون يوم الاثنين الماضي،

”عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فإن العولمة ينبغي ألا تعني التهميش“.

وبناء على ذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لجعل التعليم والتدريب من مهارات القرن الحادي والعشرين أكثر توفرا، حتى يتقهقر الفقر وتنتشر الفرص حول العالم ومن القطب إلى القطب.

يجب أن نتعلم أكثر بشأن الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة والتجارة على حياة المرأة. إننا لا نعرف كما ينبغي، وما لم نتعلم أكثر لن نعمل كما ينبغي لنكفل أن تكون التجارة من أجل الجميع.

في السنوات الأخيرة، كان لي شرف الاجتماع بنساء من كل ركن من أركان العالم يقمن بأدوار بطولية من أجل المزيد من الحرية والفرص والتمتع بصحة أفضل، وإنصاف أكثر ومن أجل البنود الأساسية الأخرى الواردة في منهاج عمل بيجين. وقد يجري كبح بعض أولئك النساء أو إحباطهن أو ضربهن، لكنهن لم يهزمن أبدا لأن عزة نفوسهن قوية وإيمانهن بقضيتنا المشتركة لا يتزعزع.

إن الحركة النسائية ازدهرت بسبب القوة الكامنة في فرضيتها الأساسية، وهي أن لكل فرد أهميته. وينبغي أن تتوفر لكل منا المعرفة والقوة حتى نتخذ قراراتنا بأنفسنا. قد تكون لنا خيارات مختلفة بشأن كيفية حياتنا، أين نعمل بل حتى ماذا نلبس، ولكن يجب أن يكون لنا جميعا الحق في أن نقرر ما نراه.

حركتنا ليست من أجل جعل كل النساء متشابهات. وإنما هي من أجل الاعتراف بتنوع النساء وتقدير ذلك التنوع، ومن أجل معاملة كل فرد بإنصاف. وهذا المبدأ هو ما جذبنا وجمعنا عبر حدود العرقية، والشعور الداخلي بضرورة القيام بعمل ما، واختلاف الأجيال والجنس. وقوة هذا المبدأ هي التي تمكننا من تصور اليوم الذي ستتمكن فيه كل بنت، في أي مكان، من التطلع بثقة بأن حياتها ستكون لها قيمة، وبأن كيانها كفرد سيحترم، وبأن حقوقها ستحمى، وبأن مستقبلها ستقرره هي وحدها وفقا لقدرتها وطابعها.

هذا هو الهدف الذي أرسيناه في بيجين منذ خمسة أعوام. وهذا هو مقصدنا هنا في نيويورك هذا الأسبوع، وهذه هي المهمة التي ستعلو بأرواحنا، وتوجه أعمالنا وتوحد جهودنا في البلدان في أنحاء العالم طوال سنوات كثيرة مقبلة. وأشكركم جميعا شكرا جزيلا على كل ما يمكننا القيام به معا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل هيلدا كاري وزيرة المرأة والشباب والرياضة في جزر سليمان.

السيدة كاري (جزر سليمان) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم مرة أخرى، باسم وفد بلدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين ولإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمبادئ إعلان بيجين. إن الثبات والاستمرارية هامان إذا ما كان للمرأة والرجل أن يريا نفسيهما على قدم المساواة على كافة الأصعدة، ابتداء من حق الأسرة إلى صنع القرارات.

أود أن أعرب عن التقدير للنساء والرجال الذين عملوا بتصميم منذ عام ١٩٤٦، في أعقاب إنشاء لجنة وضع المرأة تأييدا لحقوق وتقدم المرأة. لقد عقدت منذ ذلك الوقت ثمانية مؤتمرات أخرى، وهذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون تمثل المحفل التاسع من بين هذه المحافل الدولية الهامة. وأنا أشعر بامتنان عظيم للفرصة التي أتيحت لي لأكون جزءا من هذه المناسبة، وعلى وجه الخصوص للالتقاء بنساء مثل المتكلمة السابقة، ولا نأمل في المنجزات وأيضا القيود فيما يخص تنفيذ منهاج عمل بيجين. ووفد بلدي وافق بأن هذا الحدث، تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، سيوفر قوة دفع للتنفيذ الناجح لمنهاج عمل بيجين في المستقبل.

إن القيود الكبرى التي تعوق التنفيذ الناجح لمنهاج عمل بيجين في بلدي واضحة. ومن بينها ارتفاع معدل الأمية ونقص الموارد والقدرات. إن المرأة تشكل ٤٨ في المائة من سكاننا. ومع ذلك ١٧ في المائة منهن فقط يعرفن القراءة والكتابة. وحصول المرأة على التعليم الرسمي مشكلة كبيرة.

وبينما معدلات انتظام البنات في المدارس في تزايد، فهي لا تزال من بين أدنى المعدلات في منطقتنا، والقضاء على الأمية عن طريق التعليم والتدريب أساسي للتنفيذ الناجح لمنهاج العمل في جزر سليمان مستقبلا.

لقد بينت التجربة أن الاستثمار في تعليم البنت يترجم بشكل مباشر سريع إلى تغذية أفضل للأسرة كلها، وإلى رعاية صحية أفضل، وإلى أسر أصغر حجما، وإلى تخفيف الفقر، وإلى أداء اقتصادي شامل أفضل. بالإضافة إلى هذا، التنفيذ الأوسع نطاقا في الوقت المناسب لبرامج ومشاريع المرأة على المستوى الوطني، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية مهمة بالغة الصعوبة إذا لم تتوفر الموارد المالية والأفراد المدربون. والمصاعب الاقتصادية والمالية الراهنة لا تزال تؤثر أيضا على قدرتنا على التقدم ببرنامج المرأة على الصعيد الوطني، وبخاصة في المناطق الريفية.

ومما لا يقل أهمية الحاجة إلى تنسيق متماسك بين مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المجموعات الكنسية. والشبكة الكنسية في جزر سليمان تصل إلى جميع المجتمعات المحلية وهي المساعدة الرسمية الوحيدة المتاحة في مناطق كثيرة. وهي وسيلة جوهرية يجب من خلالها توجيه وتنفيذ البرامج والتمويل بما يكفي ضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين إليها حقا. وسيكون التضامن بين نسائنا عاملا حاسما في إحراز التقدم.

وإدراكا لأهمية مشاركة المرأة، وتيسيرا لتنفيذ منهاج عمل بيجين، أنشأت حكومة جزر سليمان إدارة المرأة، والشباب، والرياضة، فضلا عن وحدة لرعاية الطفل والرفاه الاجتماعي في وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية. وبموجب البيان العام لسياسات الحكومة عن الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، جرى تأكيد العناصر التالية: تعزيز ودعم مشاركة المرأة في صنع القرار والتنمية الوطنية؛ وتشجيع رسم السياسات المعنية بالمرأة؛ وتيسير برامج التدريب الملائمة لجميع النساء على جميع المستويات؛ وتيسير تدفق المعلومات، والاتصالات، والروابط إلى النساء في الريف؛ وتنسيق المشاريع والأنشطة النسائية في الحكومة؛ والاتصال بالمنظمات غير الحكومية؛ وسن تشريع لحماية مصالح المرأة.

وفضلا عن ذلك، في أوائل عام ١٩٩٩ وُضع إطار للسياسة المعنية بالمرأة يتضمن مجالات العمل الرئيسية، وإجراءات السياسات، والمؤشرات المتنوعة، والأطر الزمنية، والمسؤوليات. والهدف هو النهوض بمستوى مشاركة المرأة في عملية التنمية.

وتمثل أهم عمل في اعتماد حكومة بلادي وتأييدها عام ١٩٩٩ للسياسة الوطنية للمرأة في جزر سليمان. وهذا معلم رئيسي للمرأة ي بلادي، بالنظر إلى الواقع الأليم وهو رفض الحكومات السابقة هذه السياسة ست مرات خلال فترة ١٠ سنوات. وهذه السياسة ليست ترجمة للأحكام الدستورية ذات الصلة فحسب، بل إنها تضم أيضا المجالات الجوهرية الـ ١٢ لمنهاج عمل بيجين.

وبينما انخفضت معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع، فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بمعايير العالم المتقدم النمو. والنهوض بالرعاية الصحية للأم والطفل وتنظيم الأسرة من خلال تدعيم وحدة الرعاية الصحية للأم والطفل في وزارة الخدمات الصحية والطبية يشكل عنصرا رئيسيا من خطط الحكومة. وفي المقام الأول، فإن المواقف المتخذة إزاء تنظيم الأسرة تتطلب المزيد من التحسين، كما أنه يجب تيسير تقديم خدمات تنظيم الأسرة.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوق الإنسان، ينص الدستور الوطني لجزر سليمان على المساواة في الحقوق والحريات بين جميع المواطنين، بغض النظر عن نوع الجنس. كما أنه يؤكد مبادئ الوحدة والعدالة. ولذلك يضطلع الآن عدد من

المنظمات النسائية بأنشطة للارتقاء بالوعي، وتوعية المرأة بحقوقها في الحماية من جميع أشكال العنف ضدها، وبخاصة حقوقها القانونية. ولا بد من بذل أنشطة مماثلة لمعالجة المشاكل المتزايدة المتمثلة في تعاطي الخمور، والعنف العائلي والجنسي، وتفكك الأسر. وحكومة جزر سليمان ملتزمة بسن تشريع لمعالجة هذه المشاكل.

وجزر سليمان، وهي من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، تسعى جاهدة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونتعاون تعاونا وثيقا مع مختلف المنظمات للدفاع عن حقوق الطفل، بما فيها حقوق الطفلة. والحكومة، إذ تنشئ مركزا محوريا في إدارة المرأة والشباب والرياضة للدفاع عن حقوق الطفل، فإنها تضطلع بأنشطة للنهوض بالطفلة في مجتمعنا. وقد اعتمدت بالفعل سياستنا الوطنية للشباب، وتتصدى لكثير من شواغل الشابات والفتيات.

ويسعدني أيضا أن أعلن أمام الجمعية أن حكومة بلادي قد قررت أن تنضم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وسيودع صك الانضمام قريبا.

ورغم جهود حكومة بلادي، لا يزال تمثيل المرأة غير كاف في مجال وضع السياسات وفي المجالات الإدارية في القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس. وهناك احتياج كبير لإيجاد الوعي السياسي من خلال تعليم المرأة بغية زيادة مشاركتها في العملية السياسية. ويمكن لوسائل الإعلام أن تكون أداة مفيدة في هذا الصدد في بلادي. وفي شهر آذار/مارس من هذا العام، تكلمت عن تحدي الاتصالات، وناشدت أمانة الكومنولث أن تضع برنامجا يمنح شهادة خاصة في الاتصالات. وسيكون ذلك برنامج لتخريج شباب يتميزون بالوضوح، وامتلاك المهارات والدوافع في مجال التحليل والنقد، والمهارات التقنية، والقدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وقيادة المناقشات العامة، والخوض في مجال التحقيقات الصحفية، وتفهم أهمية حقوق الإنسان.

وعلى مستوى سبل العيش، لا تزال المرأة المنتجة الرئيسية للأغذية، وبالتالي فإنها تضطلع بدور هام جدا في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك. وللمرأة دور حيوي في كفاية الأغذية والأمن الغذائي على مستوى الأسرة. وهناك مبادرات عديدة جارية، من بينها برنامج لدعم المزارع يتضمن عنصرا لتطوير المشاريع التجارية للمرأة يقدم المساعدة للمرأة مباشرة.

والتوتر الإثني الحالي في بلادي يتسبب في صعوبات هائلة للمرأة والطفل في محافظتي غوادالكانال ومالايتا، وهما جزيرتان من الجزر الرئيسية في البلاد. وقد أسفر ذلك عن توقف إمدادات الأغذية؛ وإعادة توطين النساء والأطفال وأسرهم من مقاطعة إلى أخرى؛ وإغلاق العيادات الطبية والمدارس، مما حرمهم من إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم؛ وفرض القيود على تنقل الأفراد. وبينما أتكلم هنا، تعاني النساء والأطفال من هذه التوترات.

وبوصفي الوزيرة المسؤولة عن الشباب، فقد دعوت إلى إرساء السلام وتعزيز المصالحة في رسالتي في عيد الأم، في ١٤ أيار/مايو. وقد عقدت نساؤنا أيضا مؤتمرا رئيسيا يدعو إلى السلام، واعتمدن بيانا يبين شواغلنا.

ونتيجة للتوتر الإثني وحالة البطالة المتزايدة، يصبح الفقر أكثر وضوحا، وبخاصة في هونيرا، والأطفال أكثر المتضررين. وتعمل حاليا الحكومة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنفيذ مشروع للرصد والتخطيط لخدمة الضعفاء.

وأخيرا، فإن استجابات السياسات الدولية حسما للتحديات الهائلة التي تشكلها العولمة، واستخداما للمنافع المتاحة لها، يجب أن تراعي شواغل المرأة واحتياجاتها. ويجب

أن يشكل تقدم المرأة جزء لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى إنعاش التعاون الدولي ومعالجة التحديات معا. والتعليم، بالنسبة لنا، هو سر التوصل إلى المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الجديد، من التعليم الأولي إلى التعليم طيلة حياتنا. وهو أمر جوهري بالنسبة للتنمية المستدامة، والتقدم الاجتماعي، والحرية الإنسانية. ولهذا، فإن تمكين المرأة أمر جوهري. وبالتالي، فإن تعليم جميع السكان أمر حيوي. ولهذا، كان من الضروري تربية الطفلة لكي تصبح أمّا في المستقبل.

وسيظل المبدأ الهام لحكومة بلادي الشراكة في التنمية. وينبغي أن نفخر بوجود رجال ونساء شركاء على قدم المساواة. وبالعمل معا، يمكنهم أن يؤثروا في تقدم بلادنا.

ولن يكتمل بياني بدون الاعتراف بأنني أؤمن بالله الذي خلقكم وخلقني، ووضعنا على هذه الأرض لنتمتع بها. وأود أن أقتبس بعض العبارات المفضلة لديّ من الكتاب المقدس، وهي تمدني دائما بالقوة، والشجاعة، والأمل، بوصفي امرأة في عالم اليوم: ”مَن له الابن فله الحيوة؛ ومن ليس له ابن الله فليست له الحيوة“. (رسالة يوحنا الرسول الأولى، الإصحاح الخامس: ١٢) وهذا هو اقتناعي الخاص بي.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري للأمم المتحدة هنا في نيويورك، وبخاصة للأمين العام كوفي عنان، لاقتناعه بالأهمية المتساوية للرجال والنساء بالنسبة لمصدر الرزق ولإرساء السلام في دول المستقبل. فلنغتنم هذه الفرصة لكي نلتزم من جديد التزاما حقيقيا بمبادئ إعلان بيجين، ولكي نعمل معا من أجل التحقيق الكامل لأهداف منهاج عمل بيجين في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة رومين ندوريمانا، وزيرة الشؤون الاجتماعية والمرأة في بوروندي.

السيدة ندوريمانا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): في الوقت الذي تنعقد فيه هنا في الأمم المتحدة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، يشرفني بالنيابة عن حكومة بوروندي وشعبها أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع المشاركين، صادق تمنياتنا بنجاح هذه المداولات. وأرجو أن نتمكن مجتمعين من التوصل إلى نتائج من شأنها إعادة التركيز على دور المرأة في مختلف مجالات النشاط، وتمكينها من التمتع بالحقوق التي كافحت من أجلها سنوات عديدة، وإن كان المجتمع قد حرمها بإجحاف من ذلك.

إن هذا الجمع العظيم في بيجين، والذي حرصت بلدي على حضوره قبل خمس سنوات مضت، قد جاء في سياق عالمي صعب، وبخاصة في أفريقيا، التي لا تزال حتى الآن، مع الأسف، تتصدر دول العالم في حروب الاقتتال بين الأشقاء، وضحاياها الرئيسيين من النساء والأطفال. ومما يبعث على الحزن أن بلدي، بوروندي، جزء من هذا الاتجاه. فبدون السلام، يصبح الحديث عن المساواة والتنمية ضربا من الوهم: إذ أن غياب السلام يحول دون التمتع بالحقوق الأساسية.

وفي ظل خلفية الأزمة الاجتماعية – السياسية الخطيرة التي تفجرت عام ١٩٩٣، شاركت بوروندي في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وحرصت على متابعة نتائجه. ونتمنى أن تنتهي الأزمة قريبا بتوقيع اتفاقات السلام. وعلى الرغم من هذه العراقيل، قمنا بصياغة برنامج عمل وطني لمتابعة بيجين، مع التركيز على ستة مجالات من المجالات ذي الأولوية: السلم والثقافة؛ والصحة؛ والتعليم والتدريب؛

والحرب على الفقر؛ وحقوق المرأة والآلية المؤسسية للنهوض بها؛ والاتصالات. وقد يستغرق رصد كل ما تحقق خلال هذه العملية وقتا طويلا، ولذا سوف أستعرض مجالات الأولوية بكل إيجاز.

أولا، وفيما يتعلق بالسلام، قامت المرأة البوروندية من خلال العديد من الجمعيات بتنظيم أنشطة تستهدف تحقيق التعايش السلمي، وقد أثبتت المرأة بذلك أنها جزء حيوي من عملية السعي إلى سلام دائم في بوروندي.

ثانيا، وفي مجال الصحة، نفذنا من البرامج والمبادرات ما من شأنه تحقيق تحسن مطرد في حياة الأمهات والأطفال. ولسوء الطالع، فلم تحقق بعض هذه الجهود النجاح المنشود، للأسباب الواضحة التي أشرت إليها آنفا.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب، لا بد من ملاحظة أنه حتى وإن لم يكن هناك تمييز ضد المرأة، من الناحية القانونية، فإن عراقيل اجتماعية – ثقافية لا تزال تحول دون التحاق الكثير من البنات بالدراسة، أو تجبرهن على الانقطاع عنها في سن مبكرة للغاية.

رابعا، وبالنسبة لأثر الحرب على الفقر، اتخذت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات النسائية، عددا من المبادرات لإشراك المرأة على مستوى القاعدة، بما في ذلك إنشاء نقابة للإنتاج. ومثلما هو الحال في القطاعات الأخرى، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله: إذ ينبغي أن نهب حياة جديدة لطاقتنا الإنتاجية، التي عطّلتها سنوات الأزمة الست.

وننتقل، خامسا، إلى الآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة. لقد صدقت حكومتي على كافة الاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، ومنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. ونعمل في الوقت الحالي على ضمان أن تكون القوانين بشأن الوراثة جزءا من القانون المدوّن، بدلا من القانون العرفي. وفيما يتعلق بالوصول المتساوي للمرأة إلى عملية صنع القرار ومشاركتها الكاملة في هذه العملية، ما برحت هناك دعوة مستمرة إلى ذلك تقوم بها القيادات النسائية، وبوسعي أن أعلن بكل ثقة أن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أصبحت مرعية بفضل جهود النساء أنفسهن.

ختاما، وفيما يتعلق بالاتصالات، فإن النساء الصحفيات يشاركن في كل المجالات التي تمس مصالح المرأة، مما أحدث بالفعل تغييرا إيجابيا في الصورة التي تنقلها وسائط الإعلام عن المرأة.

وكما أشرت بإيجاز آنفا، فلم تتصدى بوروندي لتنفيذ منهاج عمل بيجين بكل ما جاء فيه، نتيجة للأسباب الواضحة التي ذكرتها من قبل، وبخاصة، نتيجة للحظر الجائر الذي فرضته البلدان المجاورة ضد بلدي خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. ولا تزال الآثار الضارة لهذا الحظر ملموسة حتى اليوم، وبعد فترة طويلة من تعليقه. وقد أدى هذا الوضع إلى عواقب متعددة؛ فقد قضى على كل أثر لما اجتهدنا بشدة في تحقيقه في كافة قطاعات الحياة الوطنية. إن تقييم ما بعد بيجين يأتي في عالم يتسم بانعدام المساواة الاجتماعية، وتزايد الفقر في البلدان النامية.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي بدون أن أذكِّر المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، بالضرورة الملحّة لاستئناف التعاون مع بوروندي، وتقديم الدعم الحاسم للمرأة في بوروندي في جهودها لتحسين الحياة في بلدها. وحتى في أوج الأزمة، كانت المرأة، العائل الرئيسي للأسرة حيث تكفلت ببقاء شعبنا على قيد الحياة، فتركن المخيمات وعدن إلى الأرض. فبوروندي بلد زراعي في الأساس، وكان لزاما على هؤلاء النساء إطعام أعداد كبيرة من الأطفال الذين

أصبحوا يتامى نتيجة للحرب وتفشي وباء الإيدز. ونساء بوروندي جديرات بالمساندة أيضا، حتى لا يتسرب إليهن الاعتقاد بأن جهودهن التي يبذلنها على كافة الأصعدة في آن واحد، يتم تجاهلها.

وفي رأينا، أن هذه المداولات ينبغي أن توفر الفرصة لمواصلة عملنا من أجل تقوية التضامن الدولي، وبخاصة مع المنظمات النسائية. وينبغي للجمعية العامة أن تقترح تدابير محددة لسد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وينبغي أن تقضي على التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة إلى الأبد؛ وينبغي أن تقترح التدابير الكفيلة بتعزيز التعليم، ولا سيما تعليم المرأة؛ وأن تعمل على تدعيم الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق المرأة.

وأتمنى النجاح لهذه المداولات. إن نساء العالم يتطلعن إلى تذليل التحديات التي يواجهنها في مستهل هذه الألفية الجديدة.

السيدة البرواني (عمان) (تكلمت بالانكليزية): باسم وفد سلطنة عمان يشرفني ومن دواعي فخري العظيم أن أعرض تجربة عمان الإيجابية اللاحقة لبيجين، وأن أؤكد من جديد التزامنا بمنهاج العمل.

لقد بدأ التاريخ الإنمائي العماني في السياق الحديث عام ١٩٧٠ بجلوس صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد على العرش. ومنذ ذلك الحين انتقلت عُمان من مجتمع ريفي أساسا إلى دولة حديثة مزدهرة. وبحلول عام ١٩٩٥ مرت حالة الفتيات والنساء بتحول رائع، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية لنوعية الحياة. وقد سلطت العملية الاستعراضية السابقة لبيجين الضوء على ضرورة تركيز مزيد من الانتباه على الفتيات والنساء بصفتهن المستقلة وبوصفهن شريكات نشيطات بقدر متزايد في المجالات العامة. وقد أعطيت الأولوية لقضايا مثل الوضوح في البيانات، والوضع الشخصي، والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت الحاجة إلى استعراض وتهذيب نهج السياسات وهياكل الدعم للنساء والفتيات في مقدمة برنامجنا. ونتيجة لذلك فإن خطة عمان الخمسية والتي وضعت قبل الانتهاء من منهاج عمل بيجين، قد عالجت بنشاط شواغل كثيرة تتعلق بنوع الجنس.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء هنا على عدد قليل من إنجازات عمان الهامة. ففي مجال الرعاية الصحية ومؤشرات نوعية الحياة، تحقق انخفاض في معدلات الوفيات، وزيادة في متوسط العمر المتوقع بسبب الوصول الشامل إلى خدمات صحة الأمهات والأطفال. وأدت حملات التعليم الصحي إلى برنامج ناجح للمباعدة بين الولادات أنقص معدل الخصوبة من ٧,٨ في المائة إلى ٤,٧ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وحدثت زيادة كبيرة في معدل انتشار موانع الحمل إلى ٤٠,٤ في المائة، وكان لارتفاع سن زواج الأنثى تأثير على انخفاض معدل الزيادة السكانية. وكانت هناك بالمثل انتصارات مذهلة للفتيات في سياق الوصول إلى التعليم والحصول عليه، مما وصل تسجيل الإناث في المدارس في ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٤٨,٥ في المائة من إجمالي الالتحاق بالمدارس. ويتقدم عدد كبير من الفتيات إلى المستويات الثالثة، متميزة على تقدم الأولاد وآدائهم في ميادين كثيرة. وسجلت مكاسب موازية في معدل إجادة القراءة والكتابة لدى الكبار نتيجة لجهود توسيع وتعزيز برامج محو أمية الأنثى، ولا سيما في المناطق الريفية. وكان عدد من الأنشطة، بما في ذلك حلقات العمل وإصلاح المناهج ومبادرات الاتصال، ناجحا في زيادة الوعي بنوع الجنس.

وإن تصديق السلطنة على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٦ أضاف حافزا إلى تقوية التركيز على الفتيات الأطفال، وشنت حملات التوعية اللاحقة لترويج وتشجيع حقوق الطفل. ويجري الترويج بنشاط لزيادة مشاركة المرأة

في جميع ميادين التنمية الوطنية، بالإعلانات العامة من أعلى المستويات واهتمام حكومي واضح أدى إلى قوانين إيجابية للخدمة المدنية تنظم وتشجع وتخلق فرصا تدريبية للمرأة. وقد أنتجت المبادرات لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل فوائد كبيرة، مع ارتفاع النسبة في الخدمة المدنية من ١٩ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٢٦ في المائة عام ١٩٩٨، ومع ترقية النساء إلى الرتب العليا. ورغم أن أكبر تركيز للمرأة لا يزال في الصحة والتعليم، فإن انتقالها مؤخرا إلى ميادين مثل الهندسة والتسويق والمالية قد مكّنها من الوصول بقدر أكبر إلى فرص العمل في القطاع الخاص. وتركز البرامج التدريبية الحكومية وخطط التقليل من الفقر على زيادة اعتماد المرأة على نفسها اقتصاديا عن طريق برامج توليد الدخل وزيادة وصولها إلى القروض الميسّرة. ولقد أدت جهود بناء المهارات والاختصاصات الأنثوية إلى دخولها في ميادين متنوعة بما في ذلك الأعمال الحرة.

وفي ميدان المشاركة وصنع القرار، ضم مجلس الدولة والمجلس الاستشاري النساء بناء على مبادرتهن. واليوم أفخر بالقول بأنه توجد ٢٩ امرأة مرشحة لانتخابات المجلس الاستشاري المقبلة، وتحدونا آمال كبيرة في أن يعكس زيادة تمثيلها مشاركة أكبر من المرأة. ولا بد لي من المسارعة إلى إضافة أن الحق في التصويت للمجلس الاستشاري قد منح بالفعل إلى المرأة العمانية.

ووجهت جهود منسقة إلى ضمان مشاركة أوسع للمرأة في صنع القرار على الصعيد المحلي فيما يتعلق بقضايا المجتمعات المحلية. ولا يزال تنظيم قطاع المنظمات غير الحكومية في مرحلة مبدئية في عمان. ومع ذلك فإن جهود توسيع نطاق الأنشطة وتعزيز قدراتها الإدارية قد أدى إلى زيادة في عدد الاتحادات النسائية من ١٧ إلى ٢٥ في السنوات الخمس الماضية. وثمة خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد تمثلت في إنشاء لجنة التنسيق لأعمال المرأة التطوعية، بدور رئيسي في تنسيق وتخطيط وبحث القضايا المتصلة بالمرأة.

وتدافع الأحكام الدستورية والقانونية الإيجابية عن مشاركة المرأة في الدوائر العامة والشخصية. وتعد المساواة بين الجنسين، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، مبدأ كامنا في القانون الأساسي العماني للدولة وقانون الأوضاع الشخصية. وقد صيغت القوانين سالفة الذكر مع اهتمام خاص بتمكين المرأة عن طريق حقوقها المستمدة من الشريعة، وأدى هذا إلى تقدم كبير في النهوض بالمبادئ الكامنة في اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبفضل القيادة المستنيرة، والإرادة السياسية القوية والدعم ما على المرأة العمانية إلا أن تستفيد من الفرص المتاحة لها وتستغل هذه الفرص.

ويمكن أن تكون السنوات الخمس فترة زمنية كافية للتنمية المعجّلة، أو تكون مجرد لحظة ضائعة في تاريخ الأمم. وفي سياق منهاج عمل بيجين، كانت تجربة عمان مدعاة للابتهاج الكبير. ومع ذلك فمن المسلم به أننا بحاجة إلى بذل جهود إضافية لمساندة وتقوية إنجازاتنا.

ومن أجل تناول خطتنا التي لم تنته بعد فإنه يجري اتخاذ إجراءات مستقبلية محددة لمعالجة نقص الإبلاغ في الإحصاءات الوطنية؛ ولتغيير المفاهيم حول دور المرأة؛ ولزيادة الوعي بالصور المعيشية والبدائل الإنتاجية الأفضل. وهناك أولوية لتحسين توعية التعليم وجعله ذا مغزى للفتيات، بينما يولى اهتمام خاص إلى تحسين الوضع الغذائي للمرأة والفتاة.

وتجري مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية حيث تجلت الأنماط المتغيرة في أسلوب الحياة زيادات سريعة في التحضر والاستهلاك. وفي هذا السياق توضع برامج

التوسع الإعلامي لزيادة البدائل الإنمائية للمرأة الريفية، وأخذ بناء القدرات، بصفة عامة، دورا أكثر أهمية.

وضمانا لدوام التقدم المحرز، وللبناء على المنجزات من أجل زيادة التنمية، تلتزم حكومة سلطنة عمان بمواصلة تنفيذها لمنهاج عمل بيجين، وبالعمل بالتعاون مع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق مستقبل واعد للمرأة العمانية ولجميع نساء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة غارميلا مورافيك دي سيروتو، نائبة وزير شؤون الجنسين والأسرة في بوليفيا.

السيدة مورافيك دي سيروتو (بوليفيا) (تكلمت بالإسبانية): باسم بلدي وحكومتي، أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانينا على قيادتكم لهذه المناسبة الكبرى، الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة، والمعنونة ''المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''.

وفي سياق عالمي من التغييرات السريعة جدا والمتناقضة التي تجعل من الصعب الوصول إلى فهم واضح للحقائق، تجتمع نساء العالم لتقاسم التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين الذي اعتمده بدون تحفظ ١٨٩ بلدا.

وعلى مدار السنوات الخمس الماضية اكتسب كفاح المرأة الاحترام لأن حقوق الإنسان بالنسبة لها تطورت في إطار عالم معولم يزداد الفقر فيه سوءا نتيجة لتوزيع ظالم ولتركيز في الإيراد: حيث ١٥ في المائة من سكان العالم يستأثرون بنسبة ٨٥ في المائة من الدخل بينما نسبة ٨٥ في المائة الأخرى لا يزيد دخلها عن ١٥ في المائة. وللأسف فالأمر نفسه ينطبق على الموارد والثروات اللازمة للتنمية. ولذا فثمة تفاوت كبير وصارخ بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وكما ذكر وزير العلاقات الخارجية البوليفي خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، فالعولمة بالنسبة للبلدان الأقل نموا تمثل تهديدا، لأن الفقر والبطالة والفساد قد تمت عولمتها أيضا على نطاق شاسع.

وفي هذا السياق العام السلبي نسبيا، ورغم ما أحرز من تقدم صوب الحصول على حقوق المواطنة الكاملة والتنمية الكاملة للمرأة، يجب أن نسلم بوجود عقبات كثيرة باقية. ويتطلب تنفيذ منهاج العمل قدرا أكبر من الإرادة السياسية، وزيادة في الموارد الاقتصادية والمالية وبناء قدرة مؤسسية أفضل.

وقلة اليوم هي التي تتجاهل حقوق المرأة، ولا يشك امرؤ في إسهام المرأة في تنمية الدول. ونحن مقتنعون أيضا بأن أكبر العقبات التي تقف في طريق البلدان النامية التحديات السياسية والاقتصادية المفروضة على دولنا في تطبيق البرامج الاجتماعية المستدامة كيلا نكفل الحد من الفقر فحسب بل وإدماج منظور الجنس في رسم السياسات وحقوق المرأة باعتبار ذلك شرطا غير قابل للتفاوض وأصيل لتحقيق نوع جديد من التنمية البشرية.

وفي بوليفيا تسهم الإجراءات الحكومية المصممة من أجل توفير الظروف لتمكين المرأة وكفالة ممارستها الكاملة لحقوقها ووصولها إلى السلطة، في إعداد السياسات العامة في هذا الصدد، ولكنها لا تزال قاصرة عن دمج المرأة تماما في كل مراحل التنمية بفرص متكافئة.

وفي بيئة يسودها التغيير الجذري في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تكرس الجهود والموارد معا لمسعى مشترك للتغلب على التفاوت بين الجنسين. وتفتح تعبئة المرأة البوليفية وإضفاء الطابع المؤسسي على قضايا المرأة في الهيكل الحكومي، مجالات في جميع شرائح المجتمع، وتضفي الصلاحية والأهمية لمجال يتصل بقدر كبير بتعزيز الديمقراطية وكفالة التنمية القائمة على المساواة مع التنوع.

وفي سبيل تحقيق أهداف منهاج العمل العالمي حققنا إنجازات هامة في المجالات القضائية والقانونية والمعيارية. وعلى مستوى الدولة يأخذ البحث في قضية المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، بالضرورة شكل إدماج القضية في عملية الإصلاح التعليمي الشاملة، بينما يقيّم بشكل حاسم دوريّ الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة، ويبرز التنمية الكلية لإمكاناتهما. ويتضمن البرنامج الصحي الاستراتيجي خططا ومشاريع محددة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. ويعد قرار الحد من معدلات الوفيات بتوفير التغطية بالتأمين الصحي الأساسي الذي يشمل حالات إسقاط الجنين خلال الشهور الستة الأولى من الحمل تقدما له أهمية أساسية.

و لم يعد العنف مسألة خاصة؛ فقد أدرج الآن في السياسات العامة. إذ يوفر قانون مكافحة العنف المرتكب في نطاق الأسرة أو البيت، والمرسوم السامي بشأن تكافؤ الفرص للرجال والنساء، إطارا قانونيا يحدد العنف والتمييز في نطاق الأسرة على أساس نوع الجنس بأنهما من المسائل التي تهم الدولة. وبالمثل فإن الخطة الوطنية لمنع العنف المرتكب في نطاق الأسرة واستئصال شأفته، تضمن توفير خدمات متكاملة لمنع العنف ورعاية شاملة للمرأة التي تتعرض للعنف وتعتبر تلك الخطة الاستراتيجية الوطنية.

ومع مراعاة الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق وصول المرأة إلى هياكل السلطة بمساواة وبشكل دائم استحدثت قوانين محددة في الهيئات القانونية الوطنية تشمل قانون الانتخاب والقوانين التي تنظم الأحزاب السياسية والبلديات. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في المجالس البلدية، من ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٢,١ في المائة في عام ١٩٩٩.

وتمت هذه الإنجازات في المجال القانوني بوجه خاص، ولكن ذلك نفسه لا ينطبق على الأنماط والممارسات الثقافية. ولذا تود بوليفيا أن تثير عدة نقاط في هذه الدورة الهامة. فلتحسين تنفيذ منهاج العمل العالمي في الأجل المتوسط نرى أن من الضروري التصديق على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ على المستوى العالمي، وإدراج العوامل الإقليمية التي برزت من عمليات التقييم. وفي هذا السياق تؤكد بوليفيا تمسكها بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الإقليمي الثامن للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في ليما في شباط/فبراير من هذا العام.

ومن المهم أهمية حيوية أن تقوم الدول، التي لم توقع بعد على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بهذا التوقيع بأسرع وقت ممكن. فبهذا فقط يمكننا التدليل على إرادة سياسية أكبر وعلى التزام بتقريب المسافة بين الواقع الرسمي والواقع الفعلي وأن نتيح بالتالي للمرأة الممارسة الحقيقية الكاملة لحقوقها.

ونحن نحض البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود حقيقية لتحقيق التوزيع المنصف العادل لثروة العالم. وبالمثل، نحث البلدان النامية في منطقتنا وفي العالم على تحديد تيار من الفكر والعمل يعزز سيادة دولنا وتقرير مصيرها.

وما دامت المرأة تموت لأسباب يمكن منعها؛ وما دامت التفرقة بسبب اختلاف الجنسين والعنف بمختلف أشكاله وأنواعه قائمة، وما دامت محاولات تبذل لتبرير ممارسات ثقافية ودينية لا مبرر لها، مثل ختان البنات، الذي ينتهك حقوق المرأة الأساسية، لن نتمكن من التكلم عن المساواة، أو التنمية أو السلام.

وأخيرا، نحض شعوب العالم، وحكومات العالم، وعلى وجه الخصوص نساء العالم، على مضافرة القوة

للتغلب على العقبات التي ووجهت خلال هذه السنوات الخمس الماضية، على أمل بدء ألفية جديدة تقودنا إلى بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وعدلا وإنصافا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أكسلطان عطية، رئيسة وفد تركمانستان.

السيدة أكسلطان عطية (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي بأن أعرب عن التقدير لكل المساهمين في الدورة الراهنة ولكل الذين أسهموا لتحقيق تقدم في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وأتمنى لهم المزيد من النجاح.

إننا – وقد نلنا الاستقلال، وتفكرنا في تاريخنا وتقاليدنا وربطناهما ربطا عضويا بواقعنا اليوم، وضعنا نموذجنا الخاص بنا لإقامة الدولة الذي يستجيب للعقلية والتقاليد الوطنية لشعب تركمانستان والمبادئ العالمية للبشرية. وقد شكلت هذه الأساس لبناء دولة ديمقراطية علمانية يحكمها القانون، تركمانستان المستقلة المحايدة.

لقد احتلت مسائل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والمرأة مكانا خاصا في بلدنا. واكتست أهمية مجددة نتيجة تأثرها بعمليات التحديث الجارية في أنحاء العالم. وبالرغم من التنوع والتعقد غير العادي اللذين تتسم بهما المهام التي تواجه دولتنا المستقلة حديثا، حدد الرئيس سابرمرات نيازوف والحكومة مشاكل المرأة والوضع الدستوري، ودعم الأمومة وحماية الأسرة كأولويات عليا في سياسة الدولة.

وتطوير جميع المؤسسات الاجتماعية، التي تتراوح بين حكم الدولة والمنظمات العلمية والاجتماعية، وإرساء المزيد من الديمقراطية في المجتمع يرتبطان ارتباطا لا يفصم بتأمين مساواة المرأة. لقد نفذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عدد من البرامج الوطنية المتعلقة بالتعليم، والصحة والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في تركمانستان. إن دستور وقوانين البلاد تمنح المرأة حقوقا متساوية مع حقوق الرجل في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية. إنها لا تكفل للمرأة حقوقا متساوية فحسب، وإنما حقوقا تفضيلية في كثير من الأحيان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جوردان – باندو (بوليفيا).

لقد ظل شعب تركمانستان، طوال قرون عديدة، يقدس سلطة مؤسسة الأسرة، ولذلك فإن التفكك الأسري يعتبر حالات استثنائية. إن الأسرة تساعد على تشكيل المبادئ الأخلاقية السامية التي هي تقليدية بالنسبة لشعب تركمانستان وهي: التواضع، والمثابرة واحترام الأم وكبار السن في الأسرة.

وتكفل قوانين البلاد للمرأة فرصا متساوية لتحقيق تطلعاتها في إدارة شؤون الدولة وأيضا في الأمور العامة والاقتصادية. وانتخابات ١٩٩٩ لمجلس تركمانستان وأجهزة السلطة المحلية شهدت على العمليات الديمقراطية الجارية في البلاد. وتشير نتائجها إلى أن المرأة تشغل ٢٦ في المائة من مناصب المسؤولين المنتخبين.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمدت تركمانستان إعلانا بشأن الالتزامات الدولية في مجال حقوق وحريات الإنسان وواءمت تشريعاتها وفقا للصكوك الدولية بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة وغيرهما. إن نظام المعايير التي تكفل الوضع القانوني للمرأة يقوم على المبدأ الديمقراطي الخاص بحكم القانون. وهذا المبدأ الأساسي الخاص بالمجتمع الديمقراطي عنصر لا غنى عنه لتحقيق المساواة بين كل المواطنين بغض النظر عن الجنس.

لقد أنشأت تركمانستان نظاما متنوعا واسع النطاق للمنافع الاجتماعية والمادية لدعم الأمومة والطفل، والمرأة التي لديها أطفال عديدون والأمهات بغير أزواج. وهذه المنافع تشمل دفع إعانات اجتماعية إلى الأسر ذات الأطفال كثيري العدد؛ وبيع مواد غذائية بأسعار تدعمها الدولة؛ وتوفير الكهرباء والغاز والماء بالمجان؛ وتخفيض إيجارات الشقق بأكبر قدر ممكن، والتعليم الثانوي والعالي المجاني، وإجازات الحمل بمرتب تكميلي؛ والإجازة المدفوعة الأجر لرعاية الأطفال، وما إلى ذلك. وتخصص الدولة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من ميزانيتها للمجال الاجتماعي لتعزيز فعالية برامجها الاجتماعية.

لقد تحقق تقدم كبير في تعليم النساء، اللاتي تتلقى ٩٨ في المائة منهن التعليم، من بينهن ٤١ في المائة يتلقين تعليما عاليا. إن الحصول على التعليم مفتوح لأنه مجاني. وبينما تتأصل جذور الملكية الخاصة وملكية المشروعات في البلاد، أصبح من الضروري تعليم المرأة أساسيات نشاط الأعمال، والتكنولوجيات الجديدة، وأشكال التعليم البديلة. وبلوغا لهذه الغاية، افتتحت مدارس إدارة أعمال ودورات تعليمية عديدة، بما فيها فصول لتعلم الكمبيوتر. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الوطني للمرأة في التنمية مساعدة كبيرة في هذا المجال.

ونظام الدولة للصحة العامة، الذي يمول كله تقريبا من ميزانية البلد، يكفل تنفيذ معظم البرامج التي تؤثر على كل جانب من جوانب صحة المرأة. وهي تشتمل على برنامج الدولة الصحي؛ وبرامج لحماية الأمومة والطفل، وبرامج مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تستهدف أساسا النهوض بطريقة الحياة الصحية، والوقاية من الأمراض، والتشجيع على الرضاعة الطبيعة، والصحة الإنجابية. ونحن نقدر غاية التقدير الأنشطة والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين.

البيئة من بين أهم العوامل في تحسين صحة الناس. وقد وضعت حكومة بلدي برنامجا لإمداد الشعب بالمياه النقية وساعد التنفيذ الثابت لهذا البرنامج على خفض الإصابة بالأمراض المعدية والقضاء على مصادر العدوى، وبالتالي خفض الوفيات بين الأطفال.

إننا لا يمكن أن نعتبر أن مشكلة دور ومكان المرأة في المجتمع المعاصر قد حلّت حلا شاملا في بلدنا. لقد خلق التحوُّل الجذري للنظام الاجتماعي والتغير في المبادئ التوجيهية الاجتماعية والحوافز بعض الصعوبات. والحرية الحقيقية، واشتراك المرأة في العمليات المعقدة، ودورها النشط في بناء مجتمع ديمقراطي والحكم السليم للبلد تتطلب مستوى عاليا من الثقافة الاجتماعية والقانونية واعتماد موقف نشط لمساعدة المرأة على مواجهة الأنماط الثابتة لدورها ومكانها في الأسرة وفي الحياة الاجتماعية.

والحركة الاجتماعية النسائية، التي تكونت في ظل الظروف الديمقراطية الجديدة، تسهم في تعزيز سلطة المرأة ودورها في الحياة العامة. وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتتعاون مع المنظمات النسائية الدولية.

والرئيس سابرمرات نيازوف، رئيس تركمانستان، في تأكيده من جديد لالتزامه بمنهاج عمل بيجين، يرشد سياسة النهوض بدور المرأة في المجتمع لكي تحقق هذه الأهداف. وقال مرة أخرى إن شعبنا يكن كل الاحترام لشرف نسائنا وكرامتهن، وإنه من واجبنا حيال الأمهات،

والزوجات، والبنات أن نكفل لنسائنا حياة كريمة، واستقرارا ورخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيدة روزالين هازيل، الأمينة الدائمة، وزارة المجتمع المحلي، والتنمية الاجتماعية، وشؤون الجنسين في سانت كيتس ونيفيس.

السيدة هازيل (سانت كيتس ونيفيس) (تكلمت بالانكليزية): باسم حكومة وشعب سانت كيتس ونيفيس، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على قيادته الرشيدة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وإنني متأكدة من أنه، بمهاراته وخبرته، سيقودنا إلى اختتام ناجح لهذا الاجتماع التاريخي.

وأرحب بهذه الفرصة لكي أثني على اللجنة المعنية بوضع المرأة وشعبة تقدم المرأة لجهودها الدؤوبة من أجل عقد هذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا. وتسمح هذه الدورة بالتقييم الذي يأتي في وقته للخطوات المتخذة لتنفيذ منهاج عمل بيجين وللتأكيد مرة أخرى على التزامات حكومة بلادي.

ولما كانت حكومة سانت كيتس ونيفيس ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ منهاج عمل بيجين، وراغبة في إيلاء الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتنمية السلام في مجتمعنا، فقد أجرت، بمساعدة المجتمع المدني، استعراضا واسع النطاق لوضع المرأة عندنا. وقد اضطلعت بذلك وهي ترمي إلى تأكيد تعزيز سياساتنا وقوانيننا للعدالة وللمساواة بين الجنسين، وبدأت في ذلك مستخدمة نهجا يرتكز على صون الحقوق. وأكدت عملية الاستعراض الإنجازات الهامة التي أحرزت في مجال منع كثير من أشكال التمييز المباشر فيما يتعلق بإمكانية حصول المرأة على التعليم، والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، ودعمها الصريح للعملية الانتخابية ومشاركتها فيها. كما سلّطت هذه العملية الضوء على الثغرات الموجودة في التشريعات والسياسات في مجالي الفقر والعنف ضد المرأة.

ومن بين المجالات الجوهرية التي تضمنها منهاج عمل بيجين اهتمت حكومة سانت كيتس ونيفيس بالمجالات التالية: العنف ضد المرأة والفتاة، والمرأة والفقر، والآليات المؤسسية لتقدم المرأة، وصحة المرأة، والمرأة في مراكز القيادة وصنع القرار.

وبعد إجراء هذا الاستعراض، جرى وضع خطة موحدة للتنمية والمساواة بين الجنسين وأدرجت في إطار التخطيط الاقتصادي الكلي. وتلتزم حكومة بلادي، من خلال خطة السنوات الخمس هذه، بإدراج عنصر التخطيط والتحليل الجنسانيين في جميع سياسات وبرامج التنمية.

وضمانا لاتخاذ نهج منتظم ومنسق للسياسات والبرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين، نفّذت حكومة سانت كيتس ونيفيس نظاما للإدارة الجنسانية أسفر عن تعزيز العلاقات بين الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة والوزارات الأخرى، وأضفى الصبغة الرسمية على هذه العلاقات. وييسر نظام الإدارة الجنسانية تدريب المستوى الرفيع من القائمين على رسم السياسات وتخطيطها على التحليل والتخطيط الجنسانيين، ولا تزال له أهمية بالنسبة لبناء قدرات مؤسسية داخل الوزارة المسؤولة عن شؤون المرأة. وقد نفِّذ ذلك بمساعدة أمانة الكومنولث، ويرجع الفضل الكبير في تنفيذه إلى توفر بيئة مؤاتية، وأهم عنصر فيها الإرادة السياسية. والواقع أن رئيس الوزراء، بوصفه وزيرا للمالية، هو الذي حفّزنا على تنفيذ مبادرة أمانة الكومنولث بشأن تقييم الآثار المختلفة المتوقعة على ميزانيتنا الوطنية.

ولما كانت حكومة بلادي تدرك أنه من الضروري تمكين المرأة من التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، فقد شنّت

حملة للنهوض بمشاركة المرأة على جميع المستويات. ووفرت هذه الحملة تدريب المرأة من خلال الوسائل التعليمية وغيرها من وسائل الدعاية، تعزيزا لقدرات المرأة ومهاراتها في مجال القيادة، وارتقاء بحساسية الجماهير في ذلك المجال. وقد أسفر هذا الالتزام عن زيادة كبيرة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب رفيعة في الخدمة المدنية.

وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة والفتاة، سنت تعديلات تشريعية تزيد العقوبات على جميع أشكال الإيذاء الجنسي. ويصوِّر هذا التطور القانوني توعية واسعة النطاق بخطورة أشكال الإيذاء هذه. وفضلا عن ذلك، أجاز برلماننا هذا العام قانون العنف العائلي. ويزيد هذا القانون الخيارات القانونية للمرأة ويكفل إمكانية الوصول إلى المحاكم بغرض الحصول على الحماية من جميع أشكال الإيذاء العائلي.

وهذان الجانبان من جوانب التقدم التشريعي في مجال العنف ضد المرأة والفتاة تعبيران ملموسان عن التزام حكومة بلادي بأن تكفل لجميع النساء والفتيات الحماية القانونية الكاملة من جميع أشكال الإيذاء، سواء حدث في المجال العام أو الخاص.

وتصل فعالية الإصلاح القانوني إلى أقصى مداها عندما تواكبها تغييرات في ثقافة ومواقف جميع المواطنين والموظفين العامين. وتحقيقا لهذا الهدف، أنشأت حكومة بلادي معايير إلزامية تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة والفتاة في برامج تدريب الشرطة. وفضلا عن ذلك، وفّرنا التدريب للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وللمستشارين المرشدين، والعاملين في مجال رعاية الطفل لتعزيز قدراتهم على تقديم خدمات الدعم التي تراعي الفوارق بين الجنسين إلى ضحايا العنف.

كما سعت حكومة سانت كيتس ونيفيس، على وجه التحديد، إلى التوسع في برامج الصحة الإنجابية وخدماتها، لتشمل جميع النساء. ونظرا للانتشار المرتفع نسبيا للإصابة بسرطانات الثدي والحوض في منطقة البحر الكاريبي، تقرر إجراء عمليات الفحص لسرطان الثدي والحوض.

ويمكن للأمهات المراهقات أن يلمسن التزامنا بالصحة الإنجابية، والحقوق والخدمات، للمرأة والطفلة من واقع التزام الحكومة بالعمل جاهدة على القضاء على الاتجاه التمييزي في المدارس والالتحاق بها.

لقد سعت حكومتي إلى تلبية الاحتياجات السكنية المقترنة بالكوارث الطبيعية، فقامت ببناء ٢٠٠ ١ وحدة سكنية منذ عام ١٩٩٥، خصص معظمها للنساء.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنطلب إلى المجتمع الدولي أن يراعي الضعف الاقتصادي والمادي للدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع المؤشرات الإنمائية، وكذا في التعاون الدولي.

وفي الوقت الذي تواصل فيه حكومتي مجابهة تحدي كفالة القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين والنهوض بالإنصاف والعدالة الاجتماعيين، فإنها تفعل هذا في بيئة من الموارد الاقتصادية المحدودة. ونحن نود أن نردد الشواغل، التي ورد بعضها في توافق آراء ليما، وهي أن العولمة الاقتصادية، والديون الخارجية وتضاؤل الهوامش التفضيلية التجارية، لها آثار سلبية على حياة المرأة وحالتها، ولا سيما النساء في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإننا نطلب أن تشكل تلك الشواغل المتعلقة بالقضايا التي تؤثر على البلدان النامية، بوجه عام، وعلى مجموعة دول البحر الكاريبي، بصفة خاصة، جزءا من المداولات التي ستجرى أثناء انعقاد قمة الألفية.

ولا جدال في أنه قد حققت بعض المكاسب المادية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الجنسين.

إلا أنه لا تزال هناك تحديات، يتصل الكثير منها، بالحاجة إلى تغيير العلاقات الثقافية المتعلقة بنوع الجنس. ونحن ندرك أن الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة والمشاركة غير المتساوية في المسؤوليات الأسرية ترتبط ارتباطا مباشرا بتشكيل مجتمع الذكورة الذي يعطي الأولوية لثقافات السيطرة والقوة على ثقافات السلام.

وإننا نتطلع خلال سنة الألفية هذه إلى اعتماد المزيد من المبادرات والبرامج التي تحقق أهداف التنمية، والمساواة بين الجنسين، والسلم.

وختاما، أود أن أكرر ما قاله الأمين العام:

”نحن لسنا ضيوفا في هذه الكرة الأرضية، إننا ننتمي إليها“. (A/S-23/PV.001)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أبيلابيك أسانكانوف بمكتب رئيس قيرغيزستان.

السيد أسانكانوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن وفدي، أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد ثيو - بن غوريراب لتوليه رئاسة هذه الدورة الاستثنائية التاريخية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. وأود أن أعرب عن أملنا في أن تكلل هذه الدورة الاستثنائية، التي تعقد تحت رئاسته، بالنجاح.

أود كذلك أن أعرب عن الشكر الخاص للجنة التحضيرية للجهود الهائلة التي بذلتها خلال العملية التحضيرية الصعبة. والهدف الأساسي لهذه الدورة الهامة هو الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، والتأكد من التحقيق الكامل للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء.

لقد كان القرن العشرون فترة لتحولات اجتماعية واضطرابات سياسية لم يسبق لها مثيل، جرت كلها على نطاق واسع وكانت لها آثار مباشرة. وإن المرأة في قيرغيزستان، شأنها شأن المرأة في جميع أنحاء آسيا، قد مرّت خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا بأحداث ضخمة وغير مسبوقة وممتدة الأثر.

تؤدي المرأة في قيرغيزستان دورا أساسيا في حياة الأسرة، وقد أبدت مستويات عالية من القدرة والمهارة في حل مختلف المشكلات الصعبة ذات الصلة بالحياة الاجتماعية. وإنني أذكر اليوم بفخر أن كورمانجان داتكا - ”ملكة آلاي“، وحاكمة قيرغيزستان الشهيرة - قد حظيت باحترام جميع الحكام الأجانب الذين التقت بهم خلال حكمها، حتى قوقاند خان، حامي الأعراف الإسلامية في القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت كان شيئا مثيرا للدهشة أن تتمكن امرأة من حكم هذه المساحات الشاسعة من الأراضي مثل وادي فرغانا، الذي يضم مناطق أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان.

ومع الحصول مؤخرا على الاستقلال، والتحوُّل إلى اقتصاد السوق، واتجاه المجتمع إلى الديمقراطية، تمر قيرغيزستان بعملية أساسية وجذرية لإعادة تنظيم هيكلها الاجتماعي. وتمر النساء في قيرغيزستان الآن بظروف اجتماعية - اقتصادية بالغة الصعوبة. وتتخذ تدابير فعالة للقضاء على الفقر والبطالة والدفع بمزيد من النساء للانخراط في المجال الاجتماعي.

وتؤدي مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنا عشر الواردة في منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ دورا كبيرا في النهوض بوضع المرأة. وقد اعتمدت الحكومة عددا من التدابير الاستراتيجية والجذرية تحقيقا لهذه الغاية.

وبموجب مرسوم أصدره رئيس الجمهورية، عسكر أكاييف، أعلن عام ١٩٩٦ عاما للمرأة؛ وكذلك تم وضع واعتماد البرنامج الوطني ''أيالزات'' ومعناه المرأة. ويشتمل هذا البرنامج على التزامات في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثنى عشر، ومساعدات من ميزانية الحكومة لتنفيذ تلك الالتزامات. وفضلا عن ذلك، تم إنشاء مراكز للمبادرة النسائية في مختلف مناطق قيرغيزستان لتنفيذ برنامج ''أيالزات''.

وتضم لجنة الدولة المعنية بشؤون الأسرة، والمرأة، والشباب، والتي أنشأتها حكومة جمهورية قيرغيزستان، في بنيتها معهد المرأة الذي أنشئ حديثا. وكذلك تشكلت اللجان المعنية بقضايا الأسرة والمرأة في مجلسي البرلمان. وتم التصديق على خمس اتفاقيات دولية بشأن قضايا المرأة، من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتنظم كذلك جلسات برلمانية بشأن قضايا المرأة، وفي المجال التشريعي يجري استعراض مشروع يتعلق بالمساواة بين الجنسين – أو بعبارة أخرى، إيجاد أساس قانوني للنهوض بالمرأة. ومنذ عام ١٩٩٨، بدأت مرحلة جديدة في عملية تحقيق المساواة بين الجنسين: حيث أنشأ رئيس قيرغيزستان المجلس الوطني للسياسة المعنية بنوع الجنس.

وعلى مدار السنوات الخمس الأخيرة، أنشئ أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية للمرأة، يشارك الكثير منها الآن في العمل على الصعيد الدولي. كما عقد عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية بشأن الحقوق الإنسانية للمرأة، بدعم نشط من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية الأخرى. وكذلك تم إنشاء كليات، وأقسام، ومدارس، ومراكز تعنى بالأبحاث حول قضايا نوع الجنس.

وفي ١٩٩٩، قدمت قيرغيزستان إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرها الوطني الأول عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٠ أصبحت قيرغيزستان عضوا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للمنظمات الدولية – ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – لدعمها القوي للمرأة في قيرغيزستان، وجهودها من أجل تنفيذ مبادئ المساواة بين الجنسين.

إن نمطا جديدا للعلاقات المتبادلة بدأ يظهر بين أفراد شعب قيرغيزستان بسبب الانتقال إلى اقتصاد السوق. وتتطور ثقافة الأعمال والمال، كما يتزايد الدافع إلى العمل، فيما يتقلص الاعتماد على الحكومة.

ومن التحولات النفسية الهامة في النفسية الثقافية، ولا سيما في أذهان النساء ما حدث خلال فترة الانتقال هذه بسبب قضايا الأمن الاقتصادي.

وتتخذ حكومة قيرغيزستان ومجتمعها المدني تدابير واسعة وملموسة لتعزيز وضع المرأة. ونحن نفهم أن قيادة كل بلد تتحمل مسؤولية رعاية شعبها ونسائها كجزء من المجتمع. ولكن توجد أحيانا ظروف يستحيل معها أن يتغلب بلد على مشاكله وحده.

وأشير في هذا الصدد إلى أن بعض المتطرفين الدينيين توغلوا فجأة في العام الماضي داخل حدود بلدنا واحتجزوا أشخاصا محليين وأجانب كرهائن وقتلوا مدنيين من اليابان وقيرغيزستان واحتلوا جزءا من أراضينا. وقد وقعت هذه الأحداث جميعها في منطقة باتكين. وبسبب الأحداث في باتكين ساءت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في قيرغيزستان. وخلّف الصراع في باتكين عشرات من الأرامل

واليتامي؛ فكانت خسائرهم لا تطاق ووقعت بينهم خسائر كثيرة لا يمكن تعويضها.

وبرزت صعوبات كثيرة في مجالات التعليم والصحة والعمل وغيرها. ولا يسعني إلا أن أعترف بأن المستضعفين حديثي العهد بالديمقراطية في قيرغيزستان لا يجدون الموارد الكافية للتغلب على مشاكلهم. ولذا فنحن بحاجة إلى دعم كبير من المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات.

ورغم الصعوبات التي نواجهها هذه الأيام تواصل حكومة بلدي جهودها دعما لتحقيق منهاج عمل بيجين. وسوف يشمل الإصلاح الاقتصادي والسياسي في قيرغيزستان ترسيخ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد إكوادور سعادة السيدة ماريا إيزابيل باكريزو دي نوبوا.

السيدة باكريزو دي نوبوا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): كان الهدف من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ هو استعراض واستكمال الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالمرأة. واضطلعت إكوادور بإصرار بتنفيذ ذلك الالتزام، ووضعت في اعتبارها طلبات المرأة بأن توضع خطة لتكافؤ الفرص للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، تشكل أداة تقنية متشعبة القطاعات ترشد كل مجالات السياسة العامة نحو تعزيز وضع البرامج والمشاريع التي تفيد النساء والفتيات.

وفي مجال الآليات المؤسسية أنشئ المجلس الوطني للمرأة بوصفه هيئة مسؤولة أمام رئاسة الدولة ولذا فقد أصبح على أعلى مستوى سياسي. وهو يتألف من ممثلين للحكومة والمجتمع المدني. ومن الجدير بالتأكيد العلاقة الوثيقة بين الدولة والحركة النسائية فهما تعززان معا النهوض بالمرأة ورفاه الأسرة. وقد حقق ذلك الجهد المشترك أهم أوجه نجاحه بعد المفاوضات السياسية الرائعة التي يسّرت إدراج الأغلبية الساحقة من الحقوق الجماعية المحددة للمرأة في دستور الجمهورية الجديد الذي بدأ نفاذه منذ عام ١٩٩٨.

أما الأزمة الراهنة في البلد فهي تؤثر على المرأة الإكوادورية بوجه خاص وتقلل الخيارات المتاحة لمعيشتها ورفاهها الشخصي. وهذه هي إحدى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية المرتكزة على الأشخاص، وتهدد ما أحرز من تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وهذا هو السبب في تنفيذ الحكومة الحالية خطة طوارئ اجتماعية تتضمن سياسات مركّزة أول المستفيدين منها هن النساء من أشد قطاعات المجتمع فقرا. ويوجّه أكبر الجهد صوب التحديات، وهي وضع سياسات وبرامج للعمالة ومدرّة للدخل، وتحسين حصول المرأة الريفية والمرأة من السكان الأصليين على الموارد، وتعزيز الحركة النسائية والمنظمات النسائية.

وعلى الرغم من المشاكل الراهنة حققت مكاسب هامة في الساحة التشريعية منذ عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بحقوق المرأة، ووضعت سياسات مختلفة لصالح المرأة. وتم التوسع في آليات تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة المتعلقة بالجنسين. والهيئة المنظمة لهذه الآليات هي المجلس الوطني للمرأة الذي عزز وضع المرأة بصفتها مواطنة، ودعم عمليات كفالة المساواة الهامة خلال هذه الفترة.

وأود التأكيد على أن هذه المبادرة الجديدة تشمل تنفيذ قانون الأمومة بلا تكلفة الذي يطبق قريبا وينص على توفير الرعاية الطبية السابقة للولادة وأثناء الولادة وبعدها، وإجراء الفحوص الطبية الدورية للأطفال منذ الولادة وحتى سن خمسة أعوام. ونرجو أن نقلل بهذه الطريقة معدل وفيات الأمومة والرضع، وأن نمكن المرأة من ممارسة حقها في أن

توفر لها الرعاية في أي مركز صحي كي يتم حملها وولادتها بسلام. كما نرجو أن يفيد هذا في تعزيز الاعتراف بأهمية دور المرأة في رعاية وحماية أبنائها، وحماية الأسرة بوصفها أساس المجتمع والمساعدة في اكتشاف الأمراض كالسرطان والإيدز مثلا.

وقد نفّذنا كذلك قانون الحصص السياسية الذي يقضي بأن تشكل المرأة ٣٠ في المائة على الأقل من قوائم الترشيح للانتخابات للوظائف العامة. وأثق أن هذا الهدف البالغ الأهمية سيفضي إلى قيادة جديدة وممارسات سياسية جديدة في إكوادور وهو يوطد ديمقراطيتها.

ويوجد حاليا في إكوادور ٢٢ مركزا نسائيا منتشرة في كل محافظة. وهي مشكّلة على نموذج المنظمات غير الحكومية وتعزز عملها المساعدة التقنية الجارية التي يقدمها المجلس الوطني للمرأة، ويجري العمل بها برعاية وزارة حكومية. وأسفرت عمليات وخدمات المراكز عن هبوط ملموس في مستوى إساءة الاستغلال داخل الأسرة. وكان لإنجازاتها التي تم تقييمها بالفعل تأثير إيجابي على المعيشة اليومية لكثير من الأسر الإكوادورية.

وأرى أن المطلوب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والمؤسسات المالية الدولية بوجه خاص، وكذلك المجتمع الدولي، أن تدعم الحكومات، اليوم أكثر من أي وقت مضى، في جهودها الرامية إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين بحيث تتزايد أعداد النساء والفتيات اللائي يحصلن على المعرفة والتكنولوجيات التي هي أدوات لازمة للانضمام إلى القوة العاملة، بحيث يتمكن من إحداث تحسين كبير في نوعية معيشتهن وتحترم حقوقهن.

وإكوادور مصممة من جانبها على تحويل تلك الحقوق إلى واقع. ولتحقيق هذه الغاية نرجو أن نتمكن من الاعتماد على التعاون الدولي الضروري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيمات حاجي أمبال، رئيس وفد بروني دار السلام لدى الأمم المتحدة.

السيد جيمات (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أنتهز هذه الفرصة لتهنئة السيد ثيو - بن غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. ونتطلع إلى دورة ناجحة بقيادتك الحكيمة والماهرة.

وكما قال وزير خارجيتنا أمام الجمعية العامة في مناسبات عديدة، فإن بروني دار السلام تود أن تقدم للأمم المتحدة كل دعم ممكن في جهودها لتحسين الحياة اليومية للسكان العاديين، ولتحقيق منافع مباشرة لأسرهم ومجتمعاتهم. وإن ضمان تحقيق المرأة لقدراتها الإنسانية الكاملة جانب أساسي في هذا العمل. وكما قال الأمين العام في وقت سابق خلال هذه الدورة، فإن تمكين المرأة ليس أداة لتحسين حياة المرأة فحسب؛ فهو يعني تحسين حياة كل البشر على هذا الكوكب، رجالا كانوا أم نساء. ومن ثم، فنحن نقدر الفرصة المتاحة لنا في هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض ما تم إنجازه منذ مؤتمر بيجين.

وانطلاقا من هذه الروح، أود أن أبلغكم بإيجاز بالتقدم الذي أحرزناه حتى الآن في بروني دار السلام لتنفيذ توصيات الأمم المتحدة في هذا المجال. لقد سلّمنا بالحاجة الكلية إلى وضع سياسات غير متحيزة فيما يتعلق بنوع الجنس. ولذا، فنحن نستفيد استفادة كبيرة من الأثر الذي تحدثه المرأة في بروني في كل جوانب التنمية الوطنية. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في التعليم، حيث توجد زيادة ملحوظة في

عدد الطالبات المتقدمات للدراسة في مؤسساتنا التعليمية ذات المراحل الثلاث. وقد ارتفع العدد الإجمالي للطالبات في بروني من حوالي ٥٠ في المائة فحسب في ١٩٩٤ إلى نحو ٧٠ في المائة في ١٩٩٧. ويزيد عدد النساء على الرجال في مؤسسات التعليم العالي. وكذلك، فإن الالتحاق بالمدارس، من الحضانة فصاعدا تام تقريبا.

وفيما يتعلق بالعمالة، فإن السياسة الوطنية قد أدت إلى زيادة فرص العمل للمرأة، ورافق ذلك تغير ملحوظ في التوجهات الاجتماعية تجاه المركز المهني للمرأة. وتتساوى فرص العمل الآن في قطاع الخدمة المدنية، كما تتساوى الأجور.

في مجال التنمية الاقتصادية، تؤدي المرأة في بروني دار السلام دورا بالغ الأهمية في الخطة الوطنية. وشهدت نسبة المرأة في القوة العاملة زيادة مطردة خلال السنوات الخمس الماضية، وتزيد الآن عن ٥٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، اعترفت الحكومة والمنظمات غير الحكومية والخاصة باحتياجات الأمهات العاملات، واتخذت ما يلزم من تدابير لمواجهة ما قد يترتب على عملهن من آثار سلبية على الأسرة. أما في المشاريع التجارية الخاصة، فتنشط المرأة جدا في قطاع الأعمال والمشروعات التجارية، محليا وفي الخارج. وفي هذا المجال، تقدم الحكومة، أيضا، حوافز متساوية للرجال والنساء، وتشجع النساء، بصفة خاصة، على تنفيذ مشروعات تجارية صغيرة ومتوسطة الحجم خاصة بهن في الصناعات التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، فإن بروني دار السلام يسعدها أن تستضيف اجتماع شبكة القيادات النسائية للتعاون الاقتصادي في آسيا – المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠، في غضون عشرة أيام. والموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع هو المشاريع الصغيرة إلى متوسطة الحجم في التجارة العالمية، وسينظر المشاركون عن كثب في تحديات العولمة والفرص المترتبة عليها.

لقد أحرزنا كذلك تقدما في توفير الرعاية الصحية بشكل مجد اقتصاديا، وهي متاحة للرجال والنساء. وتولى الأولوية لبرامج الرعاية الصحية الوقائية، وبخاصة للنساء. وتشتمل هذه البرامج على التوعية بالصحة الإنجابية، والأمومة الآمنة، والأمراض السرطانية ذات الصلة بالمرأة، وأمراض القلب والتغذية العامة. كذلك، وبفضل البرامج المخصصة لرعاية الأمهات فيما قبل الولادة، وإعطاء المشورة للأمهات بشأن تغذية أطفالهن حديثي الولادة والرضاعة الطبيعية، فقد تحقق انخفاض في معدلات وفيات الأطفال الرضع. ويبلغ العمر المتوقع للمرأة في بلدنا الآن ٧٨ عاما، مقابل ٧٣ عاما للرجل.

ولحماية رفاه المرأة، والطفل، والأسرة، أصدرت حكومة بروني دار السلام مؤخرا قانون الحالات الطارئة لعام ١٩٩٩ والخاص بالنساء المتزوجات وحاضنة الأطفال الرضع. ويكفل هذا القانون الحماية لحقوق المرأة التي لا يغطيها قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، ويشمل إعالة الزوجات والأطفال. وتستكمل هذه السياسات بتدابير اعتمدتها المحكمة الشرعية الإسلامية، وهي تعكس كذلك اهتماما عاما برفاه المرأة في ظروف المجتمع الحديث.

كما أن الحكومة بصدد إصدار قانون بشأن الأطفال والشباب، لحماية الفتيات والسيدات دون سن ١٨ من التمييز، والاستغلال، والإهمال. وهناك تشريعات قوية قائمة منذ عام ١٩٧٢ لحماية النساء والفتيات من الاستغلال الجنسي، ويتم التعامل مع الجرائم التي ترتكب ضد المرأة والفتاة بكل حزم وصرامة. ويجري بحث اتخاذ مزيد من التشريعات وخطط العمل من أجل تحقيق مزيد من رفع مستويات الحماية للمرأة.

ونحن لسنا راضين تماما بأننا قدمنا للمرأة في بلدنا كل ما يطالبن به أو الحماية الاجتماعية الكاملة التي هي من حقهن. غير أن بوسعي أن أطمئن الجمعية العامة إلى أننا ندرك ضرورة التحلي باليقظة الدائمة في هذا الصدد. ونحن على استعداد للانضمام إلى باقي الأسرة الدولية برعاية الأمم المتحدة لضمان تمكُّن النساء تماما من تحقيق مكانتهن بوصفهن أفرادا منتجين وسعداء في مجتمعنا وباعتبارهن القلب النابض لأسرنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ليز غوردون، النائبة في مجلس نواب نيوزيلندا.

السيدة غوردون (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية التي تنعقد حول موضوع المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الجديد، وهو الموضوع المهم بالنسبة لحكومة نيوزيلندا. ونحن نرحب بهذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بإعلان ومنهاج عمل بيجين، كأساس لتحقيق المساواة للمرأة. ومن خلال استعراض وتقييم جهودنا منذ مؤتمر بيجين، نستطيع أن نلمس المدى الذي بلغه التقدم المحرز. كما يمكننا أن ندرك العقبات التي حالت دون تقدمنا إلى الأمام، وأن نستخدم معرفتنا الجماعية وإبداعنا في إيجاد الاستراتيجيات الكفيلة بالتغلب على تلك العقبات.

ولقد أحرز تقدم كبير بالنسبة للمرأة حول العالم في العديد من المجالات منذ بيجين، ومن قبلها نيروبي. فجهود الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني عموما، في تنفيذ منهاج العمل، كانت لها نتائج فعلية في تحسين وضع المرأة.

غير أنه من الواضح، أيضا، أنه لا يزال أمامنا طريق طويل. فلا تزال المرأة تعاني من التمييز بسبب نوع الجنس. وتعاني المرأة بصورة غير متناسبة من الآثار المترتبة على الفقر والصراعات المسلحة. وما زالت تواجه العقبات التي تعترض إقامة العدالة والتمتع بحقوقها الإنسانية، عن عناصر مثل العرق، والسن، واللغة، والانتماء الإثني، والثقافة، والدين، والتوجه الجنسي، وعدم القدرة، والوضع الاجتماعي-الاقتصادي، ووضع المرأة بوصفها من السكان الأصليين، أو المهاجرين أو المشردين أو اللاجئين.

وعلى أساس التزاماتنا في بيجين، وعلى أساس ما تعلمناه منذ ذلك الحين، يجب أن نواصل وضع أهداف جديدة وتحديد تدابير جديدة تحقيقا لمساواة المرأة وتمكينها. وحيثما برزت عوامل جديدة تؤثر على المساواة للمرأة وبلوغها مرحلة التحقيق الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بها، يتعين تطبيق نفس الالتزام ونفس الإبداع في معالجتها.

إن نيوزيلندا تظل ملتزمة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها كحقوق للإنسان، وبالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أعربت حكومة نيوزيلندا، بصفة خاصة، عن نيتها في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي سيكون أداة رئيسية للمرأة في إعمال حقوقها الإنسانية كاملة. وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني لتحقيق أهداف بيجين. ونحن نحث الدول التي لم تصدق على الاتفاقية بعد على أن تفعل ذلك.

وتشجيعا للإنصاف بين الجنسين، فمن الأهمية بمكان أن تعمل الدول بكل أمانة لمواجهة التحديات التي تواجهها وأن تحرص على النجاح في هذا المسعى. ولن تستطيع الحكومات والمؤسسات الدولية أن تجد حلولا تراعي الآثار المترتبة على سياساتها بالنسبة للمرأة مراعاة كاملة إلا بهذه الطريقة.

ومنذ عام ١٩٩٥ واصلت نيوزيلندا المرور بتغيرات اجتماعية واقتصادية هامة، ظلت تؤثر على وضع المرأة وإمكانيتها الإنمائية، وخاصة النساء اللاتي يواجهن أكثر من شكل من أشكال الإعاقة. وما زال في مقدمة برنامج الحكومة التزام نيوزيلندا بإنهاء ما تبقى من التمييز القائم على أساس نوع الجنس وبتعزيز حقوق المرأة. ونولي اهتماما خاصا لتحقيق استقلال المرأة الاقتصادي باعتباره أساسا لتمكين المرأة في جميع المجالات التي لا يزال منتظرا تحقيق المساواة فيها.

فالمرأة العاملة في نيوزيلندا تكسب نحو ٨٠ في المائة من متوسط أجر الرجل. وتبدو الفوارق في الأجور متزايدة الاتساع بالنسبة للنساء الخريجات، وهو اتجاه يتزامن مع حدوث زيادة في مشاركة المرأة في التعليم العالي. وعلى الرغم من أن الفوارق قد ضاقت بالنسبة لأدنى الأجور، فإن هذا يعود إلى انخفاض أجور الرجال أكثر منه إلى ارتفاع أجور النساء.

وفي أحد المجالات البالغة الأهمية، زالت فوارق الأجور القائمة على أساس نوع الجنس: توجد في برلماننا رئيسة للوزراء، وتقود المعارضة امرأة، وتوجد ١٠ وزيرات، بينما تشكل النساء ٣٠ في المائة من ممثلينا المنتخبين، ناهيك عن رئيسة القضاء في نيوزيلندا. وهكذا، فإن النساء يضطلعن الآن بدور قيادي حاسم. ومع ذلك فإنه لا تزال هناك سياسات ربما يبدو أنها قائمة على المساواة، ولكنها ذات آثار غير متساوية على النساء. ومن أمثلة ذلك أنه على الرغم من أن تشريعنا ينص على القسمة المتساوية للممتلكات الزوجية، فقد ثبت من تطبيق التشريع أنه غير كاف للاعتراف بإسهامات المرأة غير المقيّمة في العلاقة الزوجية. وتقوم حكومتي حاليا بمعالجة هذه المسألة، وكذلك مسألة ضمان تسويات الممتلكات المنصفة عند إنهاء العلاقات القائمة بحكم الواقع وبين شخصين من نفس الجنس.

ومن الأمثلة الأخرى أن قروض الدراسة تكلِّف النساء أكثر مما تكلِّف الرجال نتيجة عن الفرق في مدة السداد بين النساء والرجال. فعلى الرغم من أن النساء يقترضن نفس الكمية، فإن سداد قروضهن يستغرق وقتا أطول، وبالتالي يدفعن فوائد أكثر.

واقتصاد نيوزيلندا، شأنه شأن اقتصادات جميع الدول المتقدمة النمو، يعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة النساء على الصعيدين الإنتاجي والإنجابي، في العمالة المدفوعة الأجر وبوصفهن أمهات. وحكومة نيوزيلندا ملتزمة بتشريع يكفل المساواة في فرص العمالة ويوفر إطارا يمكِّن النساء من تحقيق إمكانياتهن الكاملة بوصفهن مواطنات، وتجري حاليا مناقشات لتأسيس نظام جديد لمنح إجازة أبوية مدفوعة الأجر.

ومن النجاحات الرئيسية التي تحققت منذ مؤتمر بيجين زيادة الوعي وتنسيق العمل للتصدي للعنف الموجّه ضد المرأة باعتباره انتهاكا لحقوقها الإنسانية. وسواء كان العنف يحدث داخل المنزل، كما هو حال ٨٠ في المائة من حالات العنف في نيوزيلندا، أو يقترن بالصراع المسلح فإنه يجب معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية إذا أردنا أن نجد حلولا حقيقية. والنساء والأطفال هم الذين يتحملون وطأة الصراع العنيف. وتُترك النساء للتعامل مع نتائج المعارك التي في الغالب ليس لهن دور فيها. ورغم ذلك فإنهن غالبا ما يُحرمن من الحصول على مكان على طاولة السلام ودور في صنع القرار في مرحلة إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

ولا بد من زيادة العمل للاعتراف بدور المرأة في صنع السلام. وقد اضطلعت المرأة في منطقتنا بدور رائد في إنهاء تسع سنوات تقريبا من الصراع الانفصالي في جزيرة بوغينفيل، في بابوا غينيا الجديدة.

ونحن نرحب بنظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، الذي يُعرِّف الجرائم المتصلة بنوع الجنس باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهناك تشريع معروض الآن على برلمان نيوزيلندا لتمكيننا من التصديق على النظام الأساسي.

ويهيئ البرنامج أيضا للعمل على الوفاء بالاحتياجات الخاصة بالنساء الأصليات في مختلف مناطق العالم ومعالجة أحوالهن. وحكومة نيوزيلندا ملتزمة بالنظر في السبل الكفيلة بإنهاء الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين النساء الماوريات – أي من سكان نيوزيلندا الأصليين – والنساء غير الماوريات، وتقليل مخاطر نشوء فوارق أخرى. وتقود هذا العمل رئيسة الوزراء، هيلين كلارك.

لقد شعرت النساء الماوريات بمرور الزمن بآثار إعادة الهيكلة الاقتصادية للصناعات والمهن التي يعملن بها. إذ اجتمع انخفاض فرص العمل للنساء الماوريات مع تزايد مسؤولياتهن بوصفهن ربات أسر وحيدات، مما يحد من فرص حصولهن على العمل، وأثّر على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للنساء الماوريات ومجتمعاتهن. وسعت العديد من النساء الماوريات إلى تمكين أنفسهن من خلال طائفة من الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وتدير العديد منهن أعمالهن التجارية الخاصة أو يأخذن حصة متزايدة من المهن تشمل القانون والطب والتدريب.

وتتخذ الحكومة أيضا نهجا إقليميا في التنمية الاقتصادية واستحداث الوظائف في نيوزيلندا. وستعتمد هذه العملية على إسهام وخبرة النساء من جميع الخلفيات الإثنية والاجتماعية، وستضمن أن تعكس النتيجة النهائية حقا الاحتياجات العامة للمجتمع بأسره. وأخيرا، ترحب نيوزيلندا بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه الكومنولث تجاه تعزيز دور المرأة، بما في ذلك من خلال تحديث خطة عمل الكومنولث. وتتطلع حكومتي إلى استضافة ندوة للكومنولث في جنوب المحيط الهادئ عن الفوارق بين الجنسين والسياسة وبناء السلام في وقت لاحق من هذا الشهر. وستكون مثالا آخر على دور الكومنولث في تعزيز مشاركة المرأة في جملة أمور منها السياسة وتسوية الصراعات.

ونحن في بداية الألفية الجديدة نحتاج إلى تقييم جهودنا المبذولة حتى الآن، وإيجاد سبل ابتكارية جديدة للعمل معا في شراكة لتحقيق المساواة الكاملة للمرأة وإسهامها في السلام والتنمية للقرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة انتصار الوزير، وزيرة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية.

السيدة الوزير (فلسطين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية، وبالنيابة عن وفدي، أن أعبِّر لكم عن تقديرنا لقيادتكم الحكيمة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“.

تكتسب هذه الدورة للجمعية العامة أهمية بالغة لنساء العالم كافة وخاصة نساء فلسطين. إذ تنعقد بعد مرور خمس سنوات على عقد مؤتمر بيجين لتقييم الإنجازات والعقبات ووضع الإجراءات والمبادرات للإسراع بخطى تنفيذ منهاج عمل بيجين ولضمان الوفاء بالتزاماتنا من أجل تحقيق مجتمع أفضل تسوده المساواة والعدل والسلام. إن هذا يتطلب توفير الرؤية الواضحة والواقعية وزيادة الموارد للنهوض بالمرأة وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى تتمكن من أن تلعب دورا أكثر فعالية ومساويا للرجل في كل المجالات والميادين.

لقد حرمت المرأة الفلسطينية مع باقي شعبها من بناء قدراتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بسبب استمرار

الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته القمعية، بما في ذلك مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتوسيعها وتشريد العديد من المواطنين الفلسطينيين، وتهويد مدينة القدس المحتلة وتقطيع أوصال الوطن الفلسطيني، واستمرار احتجاز الأسرى ورفض عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، مما ساهم بشكل أساسي في عدم تمكُّن المرأة الفلسطينية من التقيد الكامل ببرنامج عمل بيجين.

بالرغم من كل هذه المعيقات واستحالة المضي في تنمية شاملة مستدامة بسبب استمرار الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني بما في ذلك المرأة الفلسطينية استطاع على مدار الخمس سنوات الماضية أن يضع الأساس للبناء الاجتماعي والاقتصادي والإداري للدولة الفلسطينية التي ستعلن قريبا. كذلك فقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في وضع الأسس لبناء أجهزة التربية والتعليم والصحة والاقتصاد وكافة المؤسسات والأطر الهيكلية لعملية التنمية آخذة بعين الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي. كما أقرت سلسلة من التشريعات والقوانين المنظمة للشعب الفلسطيني. هذه التشريعات التي استندت إلى دمقرطة الحياة الداخلية وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع الفلسطيني وبين الرجل والمرأة، مستندة إلى روح الاتفاقيات الدولية. فقد أجرى الشعب الفلسطيني في ظل ظروف شديدة التعقيد والصعوبة أول انتخابات رئاسية وتشريعية ديمقراطية مفتوحة وبإشراف دولي. وفي خطوة غير مسبوقة في المنطقة ترشحت امرأة لمنصب رئيس السلطة الوطنية كما فازت خمس نساء بعضوية المجلس التشريعي من أصل ٨٨ عضوا. وتشارك المرأة الفلسطينية في باقي السلطات بالرغم من محدودية هذه المشاركة وضرورة النضال لتوسيعها.

وبالرغم من المكانة البارزة للمرأة في المجتمع الفلسطيني والتي أقرت بها أعلى وثيقة دستورية، وثيقة إعلان الاستقلال، فإن ذلك لم يعكس نفسه بأن تحتل المرأة الفلسطينية بعد مكانتها على قدم المساواة مع الرجل وخاصة في مراكز صنع القرار بفعل العادات والتقاليد والتصورات الخاطئة من جهة، وطغيان العقلية التقليدية التي تنظر إلى المرأة باعتبارها هامشية الدور والفاعلية في التنمية.

ولتخطي الصعوبات والاستمرار في العمل التنموي للمرأة فقد استحدثت إدارة خاصة بالمرأة في جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك إنشاء دائرة إحصاءات المرأة والرجل بجهاز الإحصاء المركزي. كما تم تشكيل اللجنة التنسيقية بين دوائر المرأة في الوزارات لتشكل الآلية الحكومية التنظيمية للنهوض بالمرأة الفلسطينية. هذا وقد شكّل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مع كافة اللجان والأطر النسوية الإطار غير الحكومي وانبثق عن هذه الجهود الحكومية وغير الحكومية الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية والتي تشكِّل أساسا لتوجهات وخطط العمل والتي تهدف للالتزام بالمهام التالية:

أولا، تحديد الأولويات للنهوض بالمرأة وتوحيد الجهود الكفيلة بجسر فجوة النوع الاجتماعي بما يخدم عملية التنمية المستدامة.

ثانيا، تنسيق البرامج بما يخدم احتياجات وأهداف خطة التنمية الفلسطينية وإعطاء الأولويات للمرأة في الريف والمخيمات والمناطق الفقيرة.

ثالثا، مراجعة السياسات والقوانين والتشريعات المتخذة والقائمة على ضمان عدم التمييز ضد المرأة والعمل على تطويرها وضمان تطبيقها.

رابعا، توفير قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمرأة ودعم وتقوية دوائر المرأة والجهات المعنية بذلك في وزارات السلطة الوطنية ودعم وتقوية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمراكز النسوية الأخرى.

وبالرغم من تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، نود أن نجدد تمسك شعبنا وقيادته بتحقيق السلام العادل والشامل، السلام الذي يعيد الحقوق الشرعية لأصحابها وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفي القلب منها مدينة القدس، مدينة السلام. كذلك أتوجه بالشكر العميق للدعم المادي والمعنوي الذي قدمته دول وشعوب العالم المؤمنة بعدالة كفاحنا ونضالنا، وأن أناشد من على هذا المنبر الدولي المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة في استمرار تحمل مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية إلى أن تحل من كافة جوانبها والضغط على إسرائيل لإطلاق سراح الأسرى من سجون الاحتلال وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣) الخاص بعودة اللاجئين.

اسمحوا لي هنا أن أؤكد تضامننا مع المرأة التي تتعرض لظروف صعبة إضافية. تلك التي تناضل ضد الاحتلال الأجنبي والظلم في كل مكان. وأشير هنا بشكل خاص إلى المرأة السورية في نضالها من أجل تحرير كل الجولان المحتل، والمرأة اللبنانية التي نهنئها على تحرير الجنوب اللبناني العزيز، ومع المرأة العربية في كل ربوع المنطقة بما في ذلك المرأة العراقية في معاناتها الناتجة عن الحصار الطويل على بلدها.

تتطلع نساء فلسطين لتجسيد السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس لتتمكن من الانضمام إلى كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، وخاصة معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لأننا نؤمن بأنه دون سلام عادل وشامل ودائم لا يمكن تحقيق المساواة، ولإدماج المرأة في جميع نواحي الحياة الفلسطينية وتحقيق تنمية مستدامة للشعب الفلسطيني.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.